المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

نحو خطاب نسوي توافقي

حوارات مائدة السلام النسوية في فلسطين

2018

إعداد: د. لميس أبو نحلة

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

نحو خطاب نسوي توافقي

حوارات مائدة السلام النسوية في فلسطين

2018

تنظم مائدة السلام النسوية في فلسطين بالتعاون مع
منظمة «نساء من أجل السلام عبر العالم» (PWAG)

إعداد

د. لميس أبو نحلة

أستاذ مساعد وباحثة في جامعة بيرزيت، متخصصة في علم اللغة. راكمت خبرات عديدة في مجال النوع الاجتماعي والعديد من الحقول، متخصصة في البحث والتدريب ورسم السياسات والتقييم للنوع الاجتماعي.

نحو خطاب نسوي توافقي

حوارات مائدة السلام النسوية في فلسطين

2018

تحرير وتدقيق

عبد الجبار الحروب

الطبعة الأولى: آذار/مارس 2019

جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-18-4

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة (مسارات)

المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط 2

هاتف: 3816 297 2 970+

مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي

هاتف: 0020 288 8 970+

بريد إلكتروني: masarat.ps@gmail.com

الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps

مركز مسارات Masarat Center

تصميم وطباعة: مطبعة ثيرد دايمنشن 02-2413903/4

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف لا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

المحتويات

ملخص تنفيذي 5

مقدمة..... 13

المرأة الفلسطينية: ما بين الاحتلال العسكري والأبوية..... 17

الحركة النسوية الفلسطينية: ما بين الاحتلال العسكري والأبوية وسلطة بلا سيادة 23

موائد السلام النسوية عالمياً..... 33

موائد السلام النسوية فلسطينياً..... 35

مائدة السلام النسوية الفلسطينية 2017: نتائج النقاش والحوار 37

أولاً: تحديد مفهوم المشاركة السياسية 40

ثانياً: نظام الكوتا والمشاركة السياسية.....41

ثالثاً: معيقات في وجه مشاركة النساء السياسية والوصول إلى مناصب صنع القرار.....44

رابعاً: أسس ومرتكزات الشراكة والعمل المشترك في الأطر والمؤسسات والمنظمات النسوية (ومؤسسات الذكور) 47

خامساً: الخطاب النسوي التوافقي.....49

سادساً: نقطة الانطلاق لتطوير خطاب نسوي توافقي 54

سابعاً: الخطاب الذكوري والتعامل مع النساء وقضايا المرأة 55

ثامناً: المفاهيم 58
تاسعاً: الأمور المتوافق عليها وغير المتوافق عليها 59
التوصيات والآليات 63
هوامش الكتاب 69
المصادر والمراجع 77
الملخص باللغة الإنجليزية
صور

ملخص تنفيذي

تتضمن هذه الوثيقة بعنوان «نحو خطاب نسوي توافقي» نتائج الحوارات والنقاشات التي دارت بين المشاركات أثناء انعقاد «مائدة السلام النسوية الفلسطينية»، وما سبقها من ورشات حوارية، نظّمها مركز مسارات لثلاثة أعوام متتالية (2015-2017) بالتعاون مع منظمة «نساء من أجل السلام عبر العالم» (PWAG).

كان هدف المائدة النسوية الفلسطينية في العام 2015 نقاش مفهوم السلام من منظور نسوي، أي ماذا يعني السلام للمرأة الفلسطينية؟. وفي العام 2016، ركزت على دور النساء في بناء النظام السياسي، ومشاركتهن الفعّالة في تحقيق المصالحة الوطنية والمجتمعية.

وفي العام 2017، دارت جلسات الحوار حول تطوير خطاب نسوي توافقي (وليس جامعاً، أو واحداً، أو موحّداً)، وأهمية مشاركة المرأة السياسية ووصولها إلى أعلى مواقع صنع القرار في المؤسسات الرسمية للسلطة الوطنية والأحزاب السياسية والمنظمات، انسجاماً مع القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والخطة الوطنية لتنفيذ هذا القرار، إضافة إلى أسس ومرتكزات الشراكة والعمل المشترك في الأطر والمؤسسات والمنظمات النسوية (ومؤسسات الذكور/الرجال)، علماً أن المجموعة المتحاورة متعددة ومتنوعة في الفكر والأيديولوجيا، والانتماء السياسي والاجتماعي، والخبرة والتوجه في التعامل مع القضايا المختلفة، سواء تلك المتعلقة بالمرأة أو غيرها.

تركّزت النقاشات في مائدة السلام النسوية العام 2017 على مجموعة من القضايا، وهي: تحديد مفهوم المشاركة السياسية، نظام الكوتا والمشاركة السياسية، معيقات في وجه

مشـاركة النسـاء السياسـية والوصـول إلى مناصـب صنـع القـرار، أسـس ومرتكـزات الشراكـة والعمـل المشـترك، مفهـوم الخطـاب النسـوي التوافقـي، نقطـة الانطـلاق لتطويـر خطـاب نسـوي توافقـي، الخطـاب الذكـوري والتعامـل مـع النسـاء وقضايـا المـرأة، المفاهيـم، الأمـور المتوافـق عليهـا وغـير المتوافـق عليهـا.

تعتـبر الحـوارات والنقاشـات التـي دارت في الموائـد اسـتكمالاً للحـوارات والنقاشـات التـي دارت بـين نسـاء مـن الحركـة النسـوية الفلسـطينية سـابقاً، وقـد يكـون بعضهـا قـد نوقـش، ولكـن في سـياقات مختلفـة. وقـد تبـين خـلال هـذه اللقـاءات أنـه كلـما جـرى نقـاش وحـوار يـثري القضايـا المطروحـة، يتبـين وجـود حاجـة إلى المزيـد. كـما تبـين أنـه بغـض النظـر عـن مـكان إقامـة النسـاء الفلسـطينيات، سـواء في الضفـة الغربيـة أو قطـاع غـزة أو في بلـدان الشـتات مثـل لبنـان والأردن وغيرهـما، فإنهـن يواجهـن معيقـات متشـابهة، وفي نفـس الوقـت تفـرض البيئـة السياسـية والاقتصاديـة والقانونيـة المختلفـة نوعـاً مـا مـن الاختـلاف. وبالرغـم مـن أن هنـاك اتفاقـاً حـول بعـض القضايـا، فـما زال الكثـير مـن القضايـا غـير متفـق عليـه، ومـن أهمهـا: أننـا كثـيراً مـا لا نتكلـم لغـة واحـدة، لأننـا مـا زلنـا لا نتوافـق عـلى المفاهيـم الأساسـية التـي يجـب أن تشـكل لبنـة لخطابنـا التوافقـي.

أمـا في العـام 2017، وبنـاء عـلى توصيـة العـام المـاضي، فقـد ناقشـت المائـدة النسـوية الخطـاب النسـوي وعلاقتـه بكيفيـة ممارسـة المـرأة لحقهـا في أن تكـون شريكـةً في الحـوارات الوطنيـة والمجتمعيـة، وتحديـد أجنـدة هـذه الحـوارات، وتعزيـز مشـاركتها في صناعـة القـرار عـلى مختلـف المسـتويات، وفي المؤسسـات الوطنيـة والأحـزاب السياسـية، انسـجاماً مـع القـرار 1325 الصـادر عـن مجلـس الأمـن، والخطـة الوطنيـة لتنفيـذ هـذا القـرار، إضافـة إلى أسـس ومرتكـزات الشراكـة والعمـل المشـترك في الأطـر والمؤسسـات والمنظـمات النسـوية.

وقـد نوقشـت هـذه الموضوعـات، ضمـن أربـع ورشـات حواريـة تحضيريـة للمائـدة، ثـلاث منهـا في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، عـبر نظـام «الفيديـو كونفرنـس»، بتاريـخ 9 و14 و22 تشريـن الأول 2017، وورشـة في لبنـان يـوم 17 تشريـن الأول 2017. وفي 28 تشريـن الأول 2017 توجـت هـذه العمليـة الحواريـة بتنظيـم مائـدة السـلام النسـوية بحضـور نسـاء ورجـال مـن الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة وأراضي 48 عـبر «الفيديـو كونفرنـس».

تنوعت آراء المشاركات في الحوار حول ما تعنيه لهن المشاركة السياسية، غير أنها لم تتضارب، وعلى العكس كانت مكملّة لبعضها البعض. تضمنت التفسيرات للمفهوم أن المشاركة السياسية هي إشراك النساء في كل مواقع صنع القرار، حيث تكون مشاركة نوعية وكمية لا رقمية مجردة، فاعلة وفعّالة لا تكميليّة أو تجميلية، وذات حضور ذهني لا جسدي فقط، وتتعدى المشاركة بالانتخابات العامة لتصل كل المستويات في المؤسسات النسوية والعامة، المختلطة والذكورية. كما تتمثل المشاركة السياسية أيضاً في أن تلعب المرأة ثلاثة أدوار: الدور الوطني من أجل التحرر، والدور الديمقراطي للدفاع عن الديمقراطية، والدور الاجتماعي للدفاع عن الحقوق الاجتماعية.

في هذا السياق، هناك توافق تام حول وجود عوامل مجتمعية وثقافية، بما فيها النظام الأبوي الذي يمارسه معظم الرجال، ووقوف العديد من النساء عائقاً أمام المرأة والحركة النسوية، فضلاً عن سيطرة النظام الأبوي على توجهات وممارسات الأحزاب السياسية التي اعتبرتها النساء أكبر العقبات أمام المشاركة السياسية.

ومن حيث مرجعيات الخطاب النسوي، تم التوافق على الاستفادة من الإنجازات التي تحققت، مثل التوقيع على اتفاقية سيداو، وتبني القرار 1325، و/أو الاستفادة من المرجعيات القائمة مثل وثيقة إعلان الاستقلال، ووثيقة حقوق المرأة، واتفاقية سيداو، وتقرير الظل لاتفاقية سيداو، والقانون الدولي.

وأظهرت الحوارات أن أبرز توجهات الأحزاب السياسية تتمثل في: إقصاء النساء عن جميع دوائر العمل السياسي، وعدم الالتزام بحمل قضايا المرأة وإعاقتها من تحقيق الإنجازات، وإنكار جهودها، وعدم تقدير مساهماتها، وتولد شعور لدى النساء بالاغتراب عنها، إذ تشعر النساء، خاصة في قطاع غزة، بالاغتراب ليس فقط عن الأحزاب، بل أيضاً عن الحركة النسوية، وأكثر من يشعرن بالاغتراب هن الشابات، كما أن بعض النساء يبتعدن عن العمل النسوي ويتجهن نحو العمل الاجتماعي كما هو الحال في لبنان. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد سحبت المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية الكثير من الكوادر النسائية التي كانت تعمل على التنظيم وتُعِد الفعاليات والنشاطات والتواصل مع قاعدتها الجماهيرية.

كما بيّنت النقاشات والحوارات في الجلسات المختلفة أن لدى المشاركات قضايا عدة تمثل معيقات للتقدم في وضع المرأة الفلسطينية، من حيث إنجاز حقوقها الوطنية والاجتماعية والسياسية وغيرها، إذ رأت النساء أن المشاركة السياسية الحقيقية للمرأة يجب ألا تقتصر على مشاركتها في الاقتراع والانتخاب فحسب، بل في الوصول إلى المناصب العليا والمشاركة في اتخاذ القرار ورسم السياسات، ووضع الإستراتيجيات، وسنّ القوانين، وإبرام الاتفاقات. ولكن المجتمع الذكوري المتمثل بالقوى الوطنية والأحزاب السياسية أعاق المشاركة السياسية الحقيقية، إذ إنها لم تلتزم باتفاق تطبيق نظام الكوتا الذي وقعت عليه وأكدت التزامها بتطبيقه.

أظهر الحوار حول موضوع نظام الكوتا النسائية عدم وجود توافق عليها، سواء من حيث مبدأ اعتماد هذا النظام، أو حول نسبة الكوتا، غير أن هناك توافقاً تاماً على نقطة مهمة، وهي حقيقة إقصاء النساء عن كل مناصب القرار وفي دوائر العمل السياسي، لكن لم يكن هنالك اتفاق حول نظام الكوتا، فهناك من النساء خلال الحوارات من رأت أن الحلّ يكمن في تطبيق الكوتا مع تطويرها (توسيعها) أو توسيع تطبيقها، وهنالك من رأت ضرورة وجود تمثيل حقيقي للنساء في رسم السياسات العامة والإستراتيجيات، كون الكوتا النسائية لا تضمن دائماً وصول الكفاءات التي ستعمل على خدمة المرأة وتمثيلها. كما طرحت تساؤلات أخرى، مثل: إلى أي مدى تخدم الكوتا المشاركة السياسية للنساء؟ وهل يجب الإبقاء عليها؟ وهل يجب أن تكون كوتا بالمناصفة أم مجزأة؟

وحول أسس ومرتكزات الشراكة والعمل المشترك في الأطر والمؤسسات والمنظمات النسوية، اقتُرِحت أربع آليات، وهي: العمل داخل الأحزاب والضغط عليها لتبني أولويات النساء بعد أن تحددها؛ العمل مع الاتحادات والأطر، من خلال الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وتشكيل قوة ضاغطة تنتج عن العمل الجماعي؛ التركيز على الإعلام لأنه مسقط من آليات الحركة النسوية؛ التركيز على الثقافة، لأنها تتيح إيضاح المفاهيم المختلف عليها، والتثقيف بناء عليها.

وفي هذا السياق، تم الاتفاق على توسيع الحوار وتوسيع إطار الحركة النسوية، من خلال ضم فئة الشباب، خاصة الشابات، وفئة الرجال، إذ إن الفئتين عنصران مهمان

في تحديد الخطاب النسوي لمائدة السلام، ومن ثم دمجهما في الحركة النسوية لتحمل قضايا المرأة والسير في تحقيق التحرر الوطني والاجتماعي والحقوقي والديمقراطي، إضافة إلى ضرورة إشراك نساء من القاعدة الجماهيرية.

لا يوجد توافق واضح حول ضرورة تجنب إنتاج خطاب نسوي غير متأثر بالخطاب الحزبي، فقد يتوافق فكر حزبي معين مع الفكر النسوي، وبالتالي يشكل نقطة انطلاق، كما لا بُدّ من النضال داخل الأحزاب وفتح الحوارات معها كي توضع القضايا النسوية ضمن الأولويات على أجنداتها.

تدل الآراء، خلال النقاشات التي جرت، على عدم وجود توافق واضح حول ما يجمع المتحاورات فيما يتعلّق بنقطة الانطلاق، بل دلّت على تنوع واسع في الخلفيات الفكرية والمنهجيات والتوجهات. ولكن ظهر واضحاً أيضاً أن هناك أسساً مختلفة يمكن أخذها بالاعتبار في تطوير الخطاب النسوي، وهي الاستفادة من الإنجازات التي تحققت، مثل التوقيع على اتفاقية سيداو، وتبني قرار 1325، و/أو الاستفادة من المرجعيات القائمة، مثل وثيقة الاستقلال، ووثيقة حقوق المرأة، واتفاقية سيداو، وتقرير الظل لها، والقانون الدولي.

تضمنت الوثيقة عدداً من التوصيات والآليات الملائمة لتطبيقها، ففي مجال توسيع دائرة النقاش والحوار، ركزت على أهمية ضم القاعدة الجماهيرية من النساء اللواتي تعمل معهن المنظمات والمؤسسات النسوية، إذ لا بد أن لهنّ وجهات نظر وتحديات مختلفة عن المشاركات في مائدة السلام، واللواتي وُصِفن ووصفن أنفسهن بالنخبة، وكذلك ضم الرجال، كون قضية النساء قضية مجتمعية، وأن العمل مع الرجال ضروري للضغط من أجل تنفيذ توصيات وأهداف النساء، إضافة إلى وضع ما تم التوافق عليه في كُتيب، ثم يناقش على طاولة تُدعى إليها الأحزاب السياسية والقوى الوطنية والرجال والشباب.

أما فيما يخص جيل الشباب، فهناك توصيات بالعمل على تشكيل أطر جديدة، أطر مدنية لا طائفية، والتوجه إلى فئة الشباب وتثقيفهم بمواضيع مثل حق العودة، إضافة إلى تطوير برامج تحفيز للشباب ليأخذوا دوراً في الجامعات، والتركيز على تطوير مهارات حياتية من أجل تمكينهم من إجراء الحوارات.

أما على صعيد الحركة النسوية، فدعت الحوارات إلى الخروج من دائرة الفعل وردة الفعل ورفع وعي النساء لمواكبة التطورات والمستجدات، وإلى اللجوء إلى نساء في مواقع اتخاذ القرار لمناقشة تجاربهن، والتعرف إلى النجاحات التي حققنها، والمعيقات والتحديات التي واجهتهن، وكيف تعاملن معها، وإلى العمل على جعل القضايا النسوية قضايا مجتمعية، وإعداد نماذج نسوية قادرة على مواجهة التحديات بالتوازي مع الكوتا، إضافة إلى العمل على رقيّ الحركة النسوية أو الحراك النسوي وفقاً للمرحلة، سواء كانت مرحلة التحرر أو مرحلة بناء الدولة، ودراسة التجارب المضيئة في تحقيق حقوق المرأة، مثل تجربة تونس، والعمل على استمرار اللقاءات ما بعد انتهاء حوارات المائدة النسوية، فضلًا عن العمل على مراجعة وثيقة حقوق المرأة.

كما تضمنت الوثيقة توصيات للتغلب على عقبات المشاركة السياسية في اتجاهين:

الأول للتعامل مع الإقصاء داخل الأحزاب، من خلال فتح حوارات ونقاشات داخل الأحزاب بصورة دائمة، ورفض الإقصاء داخل الأحزاب، خطاباً وممارسة، لتحقيق مشاركة النساء في الحزب، ورفع مستوى الضغط في الأحزاب بتكاتف النساء لتحقيق الكوتا. وبما أن المرأة مكوّن أصلي في المجتمع والأحزاب السياسية، فينبغي الاهتمام بالعمل على القاعدة الجماهيرية باستمرار التعبئة، وباستخدام خطاب تنويري، ثم يتبعه ضغط شعبي من نفس القاعدة الجماهيرية.

أما الاتجاه الثاني، فيتمثل بالتعامل مع الإقصاء على المستوى الوطني – السياسي، من خلال متابعة القضايا النسوية فور بلوغهن مراكز سياسية اجتماعية من شأنها أن تعزز من دور المرأة بدلاً من الدخول في حالة سبات، أو المشاركة تحت ظل الرجال، والعمل على الحد من تأثير الأحزاب سلباً على دور النساء في الحياة السياسية، وهنا أيضاً يجب رفض الإقصاء، ورفع مستوى الضغط على الأحزاب لتبني أولوية تم الاتفاق عليها، كتنظيم مسيرات وتوسيع التفاعل والعمل عبر آليات موجهة نحو المجتمع كوسيلة للضغط على الأحزاب، بما في ذلك ضرورة تبنيها برنامجاً اجتماعياً، وتشكيل مجموعات ضغط للوصول إلى مراكز صنع القرار وإعلاء صوت النساء، وتواصل الاجتماعات والنقاش حول المواضيع السياسية الديمقراطية، فضلًا عن الفصل بين الدولة والدين في الدستور.

أمـا في مجـال الشراكـة المؤسسـية، فقـد تضمنـت الوثيقـة توصيـات شـملت الاجتـماع مـع الأحـزاب والقـوى الوطنيـة، والعمـل عـلى تشـكيل مجموعـات ضغـط سياسـية (لـوبي سـياسي)، وفتـح حـوارات داخليـة مـع كل القـوى لمناقشـة قضايـا النسـاء، وضرورة التعامـل مـع الخطـاب الفلسـطيني العـام مـن حيـث النضـال لدخـول النسـاء إلى المناصـب العليـا، والمشـاركة في الحـوارات عـلى المسـتوى الوطنـي، ورسـم السياسـات، واتخـاذ القـرارات والتأثـير عليهـا، والتركيـز عـلى ضرورة العمـل الجماعـي وتكثيـف الجهـود النسـوية، مـع العمـل عـلى إشراك النسـاء الأخريـات (مـن خـارج الحركـة النسـوية والأحـزاب)، إضافـة إلى تعزيـز مشـاركة المـرأة في الانتخابـات انطلاقـاً مـن قوانـين الانتخابـات العامـة والخاصـة، والتشـبيك عـلى قضايـا متوافـق عليهـا بـين النسـاء، وتـرك القضايـا الخلافيـة، فضـلاً عـن الدعـوة إلى تعزيـز المشـاركة بـين الأطـر النسـوية والجمعيـات في داخـل أراضي 48 عـلى أسـس وطنيـة، لا سـيما في ظـل الفـراغ السـياسي، وإقصـاء النسـاء، كـما هـو الحـال في لجنـة المتابعـة العليـا للجماهـير العربيـة الخاليـة مـن النسـاء.

كـما تضمنـت الوثيقـة توصيـات لإيصـال الخطـاب النسـوي، مـن خـلال الاهتـمام بالمناهـج وأسـاليب التعليـم ومراكـز التواصـل الاجتماعـي، ومراجعـة المناهـج في التعليـم والثقافـة، وتضمينهـا خطابـاً تنويريـاً، وتنظيـم حمـلات لتطويـر منظومـات التربيـة والتعليـم مـن خـلال اعتـماد المبـادئ الـواردة في وثيقـة إعـلان الاسـتقلال، وتوزيـع الوثيقـة عـلى الإعـلام، إضافـة إلى دمـج هـذا الخطـاب في السياسـات العامـة للتأثـير عـلى التربيـة والتعليـم والهيئـات الإداريـة والنقابيـة والأحـزاب.

مقدمة

مائـدة السـلام النسـوية هـي مائـدة تُعقَـد بحضـور نسـاء ورجـال في بلـدان مختلفـة مـن العـالم، تناقـش دور المـرأة في السـلام، وارتبـاط ذلـك بقضايـا أخـرى. جـاءت فكـرة عقدهـا مـن منظمـة «نسـاء مـن أجـل السـلام عـبر العـالم» (PWAG) وبـاشرت بتنظيمهـا في العـام 2015، أي بعـد عـام مـن انعقـاد القمـة العالميـة في لنـدن، التـي هدفـت إلى إنهـاء العنـف الجنـسي ضـد النسـاء، حـين أطلقـت مجموعـة مـن النسـاء حملـة عالميـة حـول النسـاء والسـلام والأمـن بعنـوان «نسـاء جـادات» Women Seriously، أعلـت فيهـا صـوت النسـاء، بشـكل جماعـي. ومـن ثـم قامـت منظمـة «نسـاء مـن أجـل السـلام عـبر العـالم»، بالتعـاون مـع نسـاء (ورجـال) مـن البلـدان الأعضـاء فيهـا، بتنظيـم موائـد سـلام نسـوية عالميـة بشـكل سـنوي ابتـداء مـن العـام 2015.

الهـدف مـن تنظيـم موائـد السـلام النسـوية توفـير منصـة للنسـاء والرجـال للنقـاش والحـوار حـول دور النسـاء أثنـاء الـصراع ومـا بعـده [وفي حـالات الاحتـلال العسـكري كـما هـو الحـال في السـياق الفلسـطيني]، إضافـة إلى مناقشـة مواضيـع السـلام مـن وجهـة نظـر نسـوية، معطيـة أهميـة لمسـاهمة أكـبر عـدد مـن نسـاء العـالم في بلـورة أجنـدة النسـاء العالميـة للسـلام، لإنهـاء الحـروب، وللمشـاركة في بنـاء السـلام الفلسـطيني والعالمـي.

لقـد شـاركت فلسـطين في تنظيـم ثـلاث موائـد نسـوية عـلى مـدار الأعـوام الثلاثـة الماضيـة (2015-2017)، إذ قـام المركـز الفلسـطيني لأبحـاث السياسـات والدراسـات الإسـتراتيجية (مسـارات) بدعـوة العديـد مـن النسـاء والرجـال مـن كل مـن الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة وأراضي 48، ومـن النسـاء اللاجئـات في لبنـان والأردن، للمشـاركة في جلسـات النقـاش والحـوار

ضمـن هـذه الموائـد النسـوية. وحـرص عـلى أن يشـارك فيهـا نسـاء ورجـال مـن خلفيـات سياسـية وأيديولوجيـة متعـددة، بمـا فيهـا الإسـلامية. التخصيـص هنـا بذكـر الإسـلامية جـاء للتأكيـد عـلى أن الموائـد النسـوية تعمَـد إلى ضرورة تمثيـل جميـع الأطـراف بأطيافهـا المتعـددة، خصوصـاً في ظـل الجهـود التـي بـُذلت وتـُبذل للتوصـل إلى المصالحـة الوطنيـة والمجتمعيـة وإنهـاء الانقسـام الداخـلي.

كـما عمِـدت الموائـد إلى مشـاركة نسـاء مـن الأحـزاب السياسـية ومؤسسـات السـلطة الوطنيـة والاتحـاد العـام للمـرأة الفلسـطينية ومنظـمات أهليـة وناشـطات نسـويات وأكاديميـات ومهنيـات، إذ دعـين كأفـراد وليـس كممثـلات عـن الجهـات التـي ينتمـين إليهـا.

تعكـس هـذه الورقـة نتائـج الحـوارات والنقاشـات التـي دارت بـين المشـاركات أثنـاء انعقـاد «مائـدة السـلام النسـوية الفلسـطينية»، ومـا سـبقها مـن ورشـات حواريـة، نظـّمها مركـز مسـارات لثلاثـة أعـوام متتاليـة (2015-2017) بالتعـاون مـع منظمـة «نسـاء مـن أجـل السـلام عـبر العـالم» (PWAG).

كان هـدف المائـدة النسـوية الفلسـطينية في العـام 2015 نقـاش مفهـوم السـلام مـن منظـور نسـوي، أي مـاذا يعنـي السـلام للمـرأة الفلسـطينية؟. وفي العـام 2016، ركـزت عـلى دور النسـاء في بنـاء النظـام السـياسي، ومشـاركتهن الفعّالـة في تحقيـق المصالحـة الوطنيـة والمجتمعيـة. وفي العـام 2017 دارت جلسـات الحـوار حـول تطويـر خطـاب نسـوي توافقـي (وليـس جامعـاً، أو واحـداً، أو موحّـداً)، وأهميـة مشـاركة المـرأة السياسـية ووصولهـا إلى أعـلى مواقـع صنـع القـرار في المؤسسـات الرسـمية للسـلطة الوطنيـة والأحـزاب السياسـية والمنظـمات، انسـجاماً مـع القـرار 1325 الصـادر عـن مجلـس الأمـن الـدولي، والخطـة الوطنيـة لتنفيـذ هـذا القـرار، إضافـة إلى أسـس ومرتكـزات الشراكـة والعمـل المشـترك في الأطـر والمؤسسـات والمنظـمات النسـوية (ومؤسسـات الذكور/الرجـال). كـما ركـزت المائـدة الثالثـة عـلى أن يخـرج الحضـور مـن المشـاركات والمشـاركين بقواسـم مشـتركة متوافـق عليهـا تشـكل أساسـاً لخطـاب نسـوي توافقـي.

لا بـد مـن التأكيـد هنـا عـلى أن المشـاركات في جلسـات الحـوار جـزء مـن الحركـة النسـوية الفلسـطينية ولسـنَ الحركـة النسـوية كلّهـا، وبالتـالي فـإن موائـد السـلام النسـوية الفلسـطينية

هـذه ليسـت اختراعـاً جديـداً للعجلـة.

يمكـن اعتبـار الحـوارات والنقاشـات التـي دارت في الموائـد اسـتكمالاً للحـوارات والنقاشـات التـي دارت بـين نسـاء مـن الحركـة النسـوية الفلسـطينية سـابقاً، وقـد يكـون بعضهـا قـد نوقـش، ولكـن في سـياقات مختلفـة. وقـد تبـين خـلال هـذه اللقـاءات أنـه كلـما جـرى نقـاش وحـوار يثرينـا نجـد أننـا نحتـاج إلى المزيـد. وبالرغـم مـن أن هنـاك اتفاقـاً حـول بعـض القضايـا، فـما زال الكثـير مـن القضايـا غـير متفـق عليـه، ومـن أهمهـا: أننـا كثـيراً مـا لا نتكلـم لغـة واحـدة، لأننـا مـا زلنـا لا نتوافـق عـلى المفاهيـم الأساسـية التـي يجـب أن تشـكل لبنـة لخطابنـا التوافقـي.

المرأة الفلسطينية:
ما بين الاحتلال العسكري والأبوية

لا يمكن إجراء أي نقاش أو حوار أو كتابة أي تقرير حول وضع المرأة الفلسطينية ودورها في تحقيق السلام دون التطرق إلى الاحتلال الإسرائيلي المستمر، الذي يسيطر على كل مناحي حياة الفلسطينيين، بغض النظر عن عمرهم أو جنسهم. يلعب الاحتلال الإسرائيلي دوراً أساسياً في عرقلة تقدم وضع المرأة الفلسطينية، وتعمل سياساته وإجراءاته القمعية على خرق حقوقها الإنسانية، وإعاقة سعيها لتحقيق الأمن والأمان، والمأوى، والغذاء، والصحة، والتعليم، والعمل لها ولأطفالها وعائلتها. ولا تقف ممارسات الاحتلال عند هذا الحد، بل تتعدى ذلك إلى أبعاد أوسع.

يشير تقرير منظمة الإسكوا (2014-2016) إلى أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته القمعية، من بناء جدار الفصل العنصري، والحواجز العسكرية والإغلاقات والاجتياحات والاقتحامات الليلية المتكررة للبيوت في مناطق (أ) و(ب)، وسيطرته الكاملة على مناطق (ج)، وسياسة منح التصاريح، والتصعيد في ممارسة العنف ضد الفلسطينيين، وخرقه للقوانين والأعراف الدولية قد «خلقت أزمة إنسانية، وأثرت بشكل سلبي على التقدم نحو تحقيق حقوق المرأة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية». كما يقدم التقرير نماذج عديدة على خرق حقوق المرأة وإعاقة تحقيقها، جراء سياسات الاحتلال هذه. ويبرز أيضاً تأثير النظام الأبوي والبنية الأبوية التي تظهر أحياناً على شكل ردود فعل للسياسات والإجراءات التعسفية للاحتلال، ويأتي بعضها نتيجة للمعتقدات والأعراف الاجتماعية والثقافية الذكورية السائدة. ونورد هنا بعضاً منها للتوضيح:

- أدى العنف السياسي للاحتلال والمستوطنين بالعديد من النساء إلى العيش بقلق وخوف دائمين، لتوقعهن اقتحام جيش الاحتلال لبيوتهن، والمعاناة من صدمات عاطفية ونفسية لفقدان منازلهن بسبب هدمها، ولاعتقال أزواجهن وأبنائهن أثناء المداهمات أو العمليات العسكرية. تشير دراسة بلسم وآخرين إلى أن القيود التي تفرضها عائلة الزوج على المرأة وحركتها ولباسها، تزداد وتشدد الخناق على استقلاليتها عندما يُعتقل زوجها أو يستشهد (تقرير الإسكوا، ص 5). كما يرجع التقرير إلى دراسة أصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في العام 2009، يرِدُ فيها أن النساء يعانين أيضاً من التمييز الجنسي عندما يقمن بدور المعيلة الأساسية للأسرة لفقدان الزوج في العمليات العسكرية. تقع النساء الأرامل تحديداً ضحية التهميش الاقتصادي والاجتماعي، إذ يجدن أنفسهن مضطرات للإقامة مع عائلاتهن أو إلى الزواج مرة ثانية لصعوبة العيش بمفردهن كما حصل في قطاع غزة في العام 2014 (تقرير الإسكوا، 2016، ص7).

- لأسباب متعلقة بسياسات الاحتلال تتجه بعض العائلات في المناطق صعبة الوصول، سواء في الضفة الغربية (كتلك المحاذية للجدار العنصري ومناطق (ج)، كالخليل وغور الأردن) أو قطاع غزة، إلى تزويج الفتيات في سن مبكرة. يشير تقرير الإسكوا إلى أن النسب المرتفعة للفقر والبطالة في قطاع غزة نتيجة للحصار العسكري المفروض عليه تجبر العائلات تزويج بناتهن في سن مبكرة، للتخفيف من ضغط المسؤولية المالية التي تتحملها الأسرة، وأيضاً لخوفها عليهنّ، خاصة في المناطق غير الآمنة المُعرَّضة للعنف السياسي (تقرير الإسكوا، ص 11). إضافة إلى ذلك، من يقرأ بنود قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني الخاص بالزواج يجد أنه يشجع على الزواج المبكر: فبالرغم من أنه يحدد السن القانوني للزواج بـ 18 عاماً، فهو أيضاً يسمح بتزويج الفتيات الصغيرات تحت وصاية الأب، ووفق رأي القاضي الشرعي باستعداد الفتاة الجسدي للزواج. لم تعد مخاطر الزواج المبكر وتأثيراته السلبية على التعليم والصحة الجسدية والنفسية والحصول على فرص التعليم والعمل وتقييد المشاركة السياسية سرّاً، فهي موثقة في مصادر عدة فلسطينية ودولية.

- تعاني الفتيات اللواتي يعشن في مناطق يصعب الوصول إليها بسبب القيود التي

يفرضها الاحتلال، في قطاع غزة، ومناطق (ج)، والخليل، والقدس الشرقية، والمناطق القريبة من جدار الفصل العنصري، من خطر التنقل بين البيت والمدرسة. فالخطر الناتج عن تهديد التعرض لعنف المستوطنين كثير، ما يُصعِّب على الفتيات الخروج من المنزل للدراسة (تقرير الإسكوا، ص 4). كما تعاني الفتيات من التأخر والقلق والخوف، وخاصة عند مرورهن عبر الحواجز العسكرية والبوابات الإلكترونية والتفتيش والإجراءات الأمنية الأخرى، مما ينتج عنه ضعف في التحصيل العلمي وزيادة الضغوط النفسية (تقرير الإسكوا، ص 14). وهذا الحال أيضاً يساهم في حرمانهن من استكمال تعليمهن عندما تقرر العائلة سحبهن من المدرسة أو تزويجهن مبكراً.

- تتأثر المرأة الفلسطينية كغيرها من صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية، وإلى العلاج خارج منطقة السكن، بسبب العوائق السياسية والأمنية والقيود المفروضة على حركة المرضى. ولكن تبدو آثار ذلك أكبر على النساء، وخاصة في قطاع غزة وجنوب الضفة ومناطق (ج).[1] ذكرت منظمة MAP البريطانية أن سرطان الثدي يُعَد السبب الأول لوفيات مرضى السرطان بين النساء. ويذكر تقرير الإسكوا أن السبب يعود إلى تأخرهن عن إجراء الفحص المبكر لسرطان الثدي، ولعدم توفر إمكانيات العلاج اللازمة، وللقيود المفروضة على حركة المرضى والطواقم الطبية. ولكن هناك أيضاً عوائق اجتماعية - ثقافية واقتصادية تمنع النساء من الوصول إلى خدمات الكشف المبكر عن سرطان الثدي، كما هو الحال في جنوب الضفة الغربية (تقرير الإسكوا، ص 30)، مما يجعل اكتشاف المرض لديهن متأخراً وقد يقود إلى وفاتهن. أضافت منظمة MAP أن رحلة العلاج [من سرطان الثدي] تلقي بعبء مضاعف على المريضات، إذ يعانين نفسياً وذهنياً من جراء المرض ذاته، ويتضاعف هذا بسبب القلق والخوف من عدم حصولهن على تصاريح المرور للوصول إلى خدمات العلاج.[2]

- تتعرّض الفتيات والنساء لعنف مزدوج: العنف السياسي الناتج عن سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية وهجمات المستوطنين؛ والعنف المنزلي والاجتماعي وفي مكان العمل، لوجودهن ضمن بنية اجتماعية - ثقافية أبويّة وبيئة اقتصادية

يعـمّ فيهـا الفقـر والبطالـة. تشـير الإسـكوا إلى دراسـة أظهـرت أن النسـاء والفتيـات في غـزة تعرّضـن لأشـكال مختلفـة مـن العنـف أثنـاء وجودهـن في أماكـن الإيـواء، كالملاجـئ وبيـوت الأسر التـي اسـتضافتهن بعـد أن فقـدن بيوتهـن بسـبب العـدوان الإسرائيـلي في العـام 2014، وغالبـاً إمـا التزمـن الصمـت أو أسـقطن سـخطهن عـلى الأطفـال، خاصـة الإنـاث منهـم (تقريـر الإسـكوا، ص 3).

بشـكل عـام، تـتردد النسـاء في الوصـول إلى مراكـز الشرطـة أو جهـات أخـرى للشـكوى عـن العنـف الـذي يتعرّضـن لـه، كـما أن إمكانياتهـن للوصـول إلى العدالـة ضعيفـة. يقتبـس تقريـر الإسـكوا عـن منظمـة الأنسـكو UNSCO 2016 تلخيصـاً شـاملاً للعوائـق يقـول: «تشـتت الأطـر القانونيـة والتنظيميـة والتنسـيق ضمـن المؤسسـات والمجتمـع المـدني وفيـما بينهـا، وعـدم وجـود محاكـم متخصصـة، وبـطء صناعـة القـرار القضـائي، وسـوء إنفـاذ الأحـكام، والعجـز في القـدرات، بالإضافـة إلى التمييـز القانـوني والاجتماعـي ضـد النسـاء» (تقريـر الإسـكوا، ص 32). إضافـة إلى ذلـك يـأتي افتقـار النسـاء إلى الوعـي بحقوقهـنّ وبالقوانـين، وعـدم توفـر إمكانيـات ماديـة لديهـنّ للوصـول إلى العدالـة. اعتُبِـرَت أزمـة الكهربـاء والوقـود في غـزة أحـد الأمثلـة عـلى التعاضـد بـين الذكـور، سـواء مـن طـرف الاحتـلال أو مـن المجتمـع الفلسـطيني (الأمـر الـذي يُعتَبَـر سـلوكاً ذكوريـاً في الحالتـين بالرغـم مـن أنـه غـير مقصـود) ينتـج عنـه عنـف مـزدوج يقـع عـلى المـرأة. جـاءت هـذه الروايـة عـلى لسـان الناشـطة نائلـة عايـش، التـي عملـت مديـرة لمركـز شـؤون المـرأة في غـزة، تحـت عنـوان «لعبـة بـين الرجـال» اقتبسـته الإسـكوا في تقريرهـا (2014-2016) (تقريـر الإسـكوا، ص 35).

- إضافـة إلى العنـف ضـد المـرأة، تشـكل مشـاركة المـرأة السياسـية ومشـاركتها في سـوق العمـل أبـرز الأمثلـة عـلى وقـوع المـرأة مـا بـين العصـا والسـنديان- العوائـق السياسـية الناتجـة عـن الاحتـلال العسـكري والعوائـق الاجتماعيـة الأبويـة. عـلى الرغـم مـن أن قطـاع غـزة يعـاني مـن القيـود المفروضـة عليـه بسـبب إجـراءات الاحتـلال سـابقة الذكـر، حيـث تتفـشى فيـه البطالـة ويعـاني في مجـال الاسـتثمار في الأعـمال التجاريـة وفي غيرهـا مـن المجـالات، الأمـر الـذي ألقـى بتأثـيره عـلى كل مـن الرجـال والنسـاء بشـكل متفـاوت[3]، لكـن لم يَـعـُد سرّاً أن سـوق العمـل الفلسـطيني والبنيـة الاقتصاديـة يميـزان أفقيـاً وعموديـاً بـين الجنسـين، إذ تتركـز المـرأة في قطاعـين (الخدمـات والزراعـة)، وتحتـل المناصـب الدنيـا

والمتوسطة في مؤسسات العمل، ونسبة وجودها في مواقع اتخاذ القرار ضئيلة جداً، ونسبة حصولها على فرص إنشاء وتطوير أعمال تجارية أيضاً ضئيلة جداً.[4]

ينسحب نفس الوضع التمييزي على المجال السياسي العام. وممكن القول إن وضع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية أسوأ من مشاركتها في سوق العمل، إذ تبين الدراسات والإحصاءات الرسمية أن نسبة حضور المرأة في مواقع صنع القرار في المستويات العليا للمؤسسات الرسمية والأحزاب والمنظمات متدنية جداً، ولا تتناسب البتة مع جهودها ومشاركتها الفعّالة ومساهمتها في النضال الوطني أو الفعل الاجتماعي أو المجتمع المدني. على سبيل المثال، انتخبت 17 امرأة مقابل 115 رجلاً للتمثيل البرلماني في العام 2006 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013)، وبدلاً من أن ترتفع نسبة المرأة لمنصب وزير انخفضت من حوالي 23% في العام 2011 إلى حوالي 18% (تقرير الإسكوا، ص). وبالرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها المرأة للتوصل إلى المصالحة الوطنية والمجتمعية إلا أنها همّشت، إذ لم تُعَيّن أي امرأة في اللجان والوفود الرسمية التي تشكلت لهذا الغرض.

الحركة النسوية الفلسطينية:
ما بين الاحتلال العسكري والأبوية وسلطة بلا سيادة

للحركة النسوية الفلسطينية بأطرافها المتعددة (الجمعيات، والمنظمات، ومؤسسات المجتمع المدني، والمراكز الأكاديمية والبحثية ... إلخ) تاريخ عريق في النضال الوطني من أجل التحرر من الاحتلال الإسرائيلي ومواجهة سياساته وإجراءاته القمعية، يبدأ من فترة الانتداب البريطاني، ويمتد عبر الحكم الأردني، ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي من العام 1967 وحتى اليوم. كما لها مساهمات عريضة في مراجعة سياسات السلطة الفلسطينية ومواجهة نظامها الأبوي لتحقيق حقوق للنساء، وإحراز تقدم في وضع المرأة ومساواتها بالرجل في مجال التعليم، والصحة، والعمل، والمشاركة السياسية وسنّ (وإصلاح) القوانين والتشريعات الفلسطينية، لتستجيب لحاجات النساء دون تمييز على أساس الجنس والنوع الاجتماعي.

بالرغم من أن ما ذكر أعلاه حول تدني وضع المرأة الفلسطينية في مجالات عدة، خاصة المشاركة السياسية وسوق العمل والقوانين والتشريعات التمييزية، غير أن ما أُحرز من تقدم يُعزى إلى نضال الحركة النسوية على صعد عدة. نورد هنا نماذج لأهمها من حِقَب تاريخية مختلفة من تاريخ النضال الفلسطيني، ولكن هذه النماذج غير شاملة، لأن القصد هنا ليس عرضاً وتحليلاً للحركة النسائية والنسوية بقدر ما هو إبراز تاريخها النضالي، مع التأكيد على أن هذه الورقة لا تؤرخ لفعالية تخترع العجلة من جديد.

أولاً: من المعروف أن النساء بدأنّ نضالهن السياسي والاجتماعي (الخيري) من خلال تأسيس جمعيات خيرية في أوائل القرن العشرين. ونظمت وقادت نساء الطبقة الوسطى

تظاهـرات الاحتجـاج ورفـع العرائـض للمنـدوب السـامي فـترة حكـم الانتـداب البريطـاني ضـد نشـاط الاسـتيطان الصهيـوني. كـما قمـن بتقديـم المسـاعدات الخيريـة للعائـلات الفقـيرة والمحتاجـة، وبتوزيـع المـؤن والـدواء عـلى المناطـق المحـاصرة. أمـا الفلاحـات فكـن يوصلـن الغـذاء والسـلاح للثـوار في الجبـال. ولكـن هـل تنحـصر نضـالات ومسـاهمات النسـاء في خدمـة القضيـة الوطنيـة مـن خـلال النضـال السـياسي والأعـمال الخيريـة؟

تؤكـد الكاتبـة والناشـطة النسـوية د. فيحـاء عبـد الهـادي، في دراسـة بعنـوان «نحـو رؤيـة نسـوية: ربـط الوطنـي بالاجتماعـي»، أن الحركـة النسـوية الفلسـطينية منـذ نشـأتها في أواخـر القـرن التاسـع عـشر وبدايـة القـرن العشريـن، مـع أنهـا أعطـت أولويـة للقضيـة السياسـية في نضالهـا، لكنهـا في ذات الوقـت كان لديهـا منظـور نسـوي تجـاه قضايـا المـرأة الاجتماعيـة ظهـر في خطاباتهـا السياسـية. وفي مراجعتهـا لأهـداف الجمعيـة النسـائية العربيـة في القـدس العـام 1929، تشـير إلى أنهـا تفـرد هدفـاً خاصـاً بالشـؤون الاجتماعيـة والاقتصاديـة للمـرأة وباسـتخدام كل الوسـائل لتعزيـز مكانتهـا.

تبـين عبـد الهـادي مـن خـلال اقتباسـات لأقـوال رائـدات الحركـة النسـوية آنـذاك، أن الحركـة النسـوية كان لديهـا رؤيـة واضحـة بربـط البعـد الوطنـي (التحـرر والدفـاع عن قضية فلسـطين) بالبعـد الاجتماعـي (النضـال الطبقـي والنـوع الاجتماعـي)، ظهـر جليـاً في كلمـة هـدى شـعراوي لمؤتمـر الجمعيـة النسـائية العربيـة في العـام 1944، (التـي كانـت المـرأة الفلسـطينية تناضـل مـن خلالهـا) بقولهـا «وقـد أكّـدت هـدى هانـم شـعراوي، في كلمتهـا في المؤتمـر، هـذا التّرابـط: ينعقـد هـذا المؤتمـر اليـوم لدراسـة قضيّتـين عادلتـين، لا تقـلّ إحداهـما عـن الأخـرى أهمّيّـة وخطـورة، وهـما: قضيّـة المـرأة، وقضيّـة فلسـطين، كلتاهـما حقـوق مهضومـة، يجـب أن تـردّ لأصحابهـا (مقتبـس مـن شـعراوي، ص 79)، (عبـد الهـادي، ص 3). لكـن هـذا الاهتـمام بقضيـة المـرأة لم يترجـم عمليـاً مـن خـلال المطالبـة بالإصلاحـات الاجتماعيـة وتحقيـق حقـوق المـرأة، بـل كان هنـاك تناقـض بـين الرؤيـة والواقـع.

تنـوه عبـد الهـادي إلى أقـوال عـبرت بهـا نسـاء رائـدات عـن هـذا التناقـض، في سـياق «تبريـر بعدهـنّ عـن إدراج المطالـب النّسـويّة، ضمـن نضالهـنّ السّـياسي»، مثـل «أنـا لسـت تابعـة للأفـكار النّسـويّة، عندمـا يكـون لدينـا دولتنـا نسـتطيع أن نقاتـل لتحقيـق أهدافنـا كنسـاء»،

ويدركـن في نفـس الوقـت – حسـب عبـد الهـادي- التّناقـض الّـذي ينتـج مـن تأجيـل قضايـا المـرأة، «هكـذا، كيـف نحقّـق المسـاواة مـع الرّجـال في المجتمـع في نفـس الوقـت الّـذي نؤجّـل فيـه قضايـا المـرأة؟ أعتقـد أنّ هنـاك تناقضـاً في نفـس الوقـت» (البربـري، 1993، ص 52). وتضيـف أن بعـض المناضـلات في الحركـة النسـوية حاليـاً يتبنـين هـذا الموقـف (عبـد الهـادي، ص 3).

بالإضافـة إلى وجـود تناقـض بـين الرؤيـة النسـوية للبعـد الاجتماعـي وعـدم إدراجهـا عـلى أجنـدة العمـل، فـإن هنـاك مـن يـرى بـأن العمـل النضـالي للمـرأة الفلسـطينية في بدايـة القـرن العشريـن كان يـأتي تجاوبـاً لظـروف نضـال الحركـة الوطنيـة، وبمـا يخـدم الرجـال فيهـا.

في بدايـة عملهـا، نظمـت النسـاء الفلسـطينيات فعالياتهـا بتأسـيس جمعيـات خيريـة وبتنظيـم وعقـد المؤتمـر النسـائي الفلسـطيني - العـربي الأول في القـدس العـام 1929 لبحـث الهجـرة اليهوديـة وتمليـك الأراضي لليهـود (جلغـوم، ص 32)، وأعلـن فيـه تأسـيس الاتحـاد النسـائي العـربي الـذي ضـم لاحقـاً جميـع الجمعيـات والتنظيـمات السياسـية الخيريـة.

تذكـر إصـلاح جـاد اقتباسـاً عـن سـويدنبرغ أن «هـذه المنظـمات غـير المركزيـة كانـت تلتقـي تجاوبـاً مـع الأوضـاع السياسـية المتدهـورة، أو دعـماً لوفـود الرجـال التـي كانـت تتفـاوض مـع الحكومـة البريطانيـة». وتضيـف أن الرجـال فرضـوا الحجـاب عـلى النسـاء الحضريـات ليـس بدافـع تقليـدي ولكـن «بالأحـرى كاخـتراع فلاحـي «جديـد» لتعزيـز قـوة الفلاحـين... [وقـد] تخـلى الزعـماء الوطنيـون الذكـور عـن نسـاء النخبـة وطلبـوا منهـن ارتـداء ملابـس متواضعـة مثـل أخواتهـن المجاهـدات في القـرى»، وهـذا أدى إلى خـروج النسـاء البرجوازيـات مـن السـاحة السياسـية والاكتفـاء بالعمـل الاجتماعـي، و«عنـد تدهـور الوضـع السـياسي أدرك الرجـال أنهـم بحاجـة إلى الفاعليـة والتنظيـم النسـائيين بشـكل عـام، مـا أعادهـن إلى الحيّـز العـام هـذه المـرّة بدعـم وحمايـة مـن الحركـة الوطنيـة التـي يقودهـا الرجـال» (إصـلاح جـاد، نسـاء عـلى تقاطـع طريـق، ص 24 - 25).

ثانيـاً: بالرغـم مـن أن المـرأة الفلسـطينية أثنـاء الحكـم الأردني حُـرِمت مـن حـق التصويـت والانتخـاب وفـق القانـون الأردني للعـام 1955، لكنهـا انخرطـت في العمـل السـياسي في المجـال العـام وفي العمـل الـسرّي مـن خـلال الأحـزاب التـي كانـت محظـورة لفـترات طويلـة، ومـن

خـلال الجمعيـات الخيريـة التـي أسسـتها بدوافـع وطنيـة لمسـاعدة النـاس عـلى الصمـود ولرعايـة عائـلات وأطفـال الشـهداء.

شـاركت النسـاء الفلسـطينيات الطالبـات والشـابات والأمهـات والزوجـات في تنظيـم الإضرابـات، والخـروج في مظاهـرات الاحتجـاج، وتوزيـع المنشـورات، وجمـع التواقيـع عـلى العرائـض ورفعها للجهـات المعنيـة، وإيصـال الرسـائل، وتنظيـم النـدوات، ومتابعـة أوضـاع السـجناء السياسـيين، ودفعـت العديـد منهـن الثمـن لهـذا الانخـراط السـياسي.[5]

ثالثـاً: أُعلـن عـن تشـكيل منظمـة التحريـر الفلسـطينية في العـام 1964 في مؤتمـر القمـة العربي، وفي العـام 1967 تشـكلت في القـدس قيـادة سياسـية قوميـة شـبه سريـة تحـت اسـم «لجنـة التوجيـه الوطنـي» لم تتضمـن نسـاء. ولكـن عندمـا تشـكلت الجبهـة الوطنيـة الفلسـطينية الأولى في العـام 1973 ضمـت سـميحة خليـل، وكانـت رئيسـة الاتحـاد العـام للمرأة الفلسـطينية - فـرع فلسـطين، لتمثـل النسـاء تحـت الاحتـلال، إلى جانـب الحـزب الشـيوعي الأردني والجبهـة الديمقراطيـة وحركـة فتـح.

سـاعد الجـو العـام ومشـاركة النسـاء عـلى الصعـد المختلفة لنضـال الثـورة الفلسـطينية ومنظمة التحريـر عـلى توجيـه «النقـد والانتبـاه إلى الافتقـار لتمثيـل النسـاء في مختلـف مراكـز اتخـاذ القـرار في منظمـة التحريـر الفلسـطينية، وفي المنظـمات التـي تتشـكل منـه» (جـاد مقتبِـسَة من العمـد، ص 28). وتشـير الصايـغ إلى «أن كـوادر كفـؤة مـن نسـاء الجبهـة الديمقراطيـة لتحريـر فلسـطين الملتزمـات عـن أصالـة بـكل مـن الوطنيـة والنسـوية، قمـن باسـتغلال هـذا المنفـذ، وسـاعدن خـلال فـترة مـن الزمـن عـلى إعـادة تحديـد سياسـات المشروعـين الوطنـي والنسـوي» (جـاد مقتبِـسَة من حصـو، ص 30).

تجـدر الإشـارة هنـا إلى أن نضـال النسـاء الفلسـطينيات لم يتوقـف عنـد حـدّ النضـال الوطنـي السـياسي، بـل تعـدّاه إلى النضـال الاجتماعـي، إذ قـدّم شـواهد عـلى وعـي النسـاء بمكانتهـنّ وحقوقهـنّ ظهـر جليـاً في نضـال النسـاء الملتحقـات بالثـورة ونضـال الاتحـاد العـام للمـرأة الفلسـطينية.

في مراجعـة لدراسـة أجرتهـا خديجـة أبـو عـلي في العـام 1975، اسـتنتجت عبـد الهـادي أن

الدراسة أظهرت «بواكير وعي عند الكوادر النّسويّة حول أهمّيّة طرح قضيّة المرأة، وضرورة مبادرة قيادة الثّورة تبنّي القضايا الاجتماعيّة والنّضاليّة للمرأة ... ووضع قضيّة المرأة ودورها في النّضال، على جدول أعمال كافّة التّنظيمات ... ورفع نسبة تمثيلها في المجلس الوطنيّ، وما يتفرّع عنه من لجان، بالإضافة إلى نشر الثّقافة والوعي لدور المرأة...» (عبد الهادي، ص 5).

كما تمثل هذا الوعي بنشاط فاعل لنساء حركة فتح ومؤسسة صامد والاتحاد العام للمرأة، وبمشاركة القادة من الذكور. تقول جاد «كذلك طالبوا بإدراج قضايا النساء ضمن أنظمتهم وتعليماتهم الداخلية. وقد استهدف طلبهم إحداث تغيير في معالم المواطنة الفلسطينية عبر استصلاح الميثاق الوطني ليقرر بوضوح مبدأ المساواة ودعم النساء والأمومة بصفتهما دوراً اجتماعياً». وتضيف أن النساء نشِطن بالمطالبة بزيادة تمثيلهن في المشاركة السياسية في جميع المستويات وبتعديل القوانين التي تمس حياة المرأة، إذ اقترحن وضع قانون عائلة جديد يمنح النساء مساواة مع الرجل - أي أنهن سعين لوضع قانون علماني، مما أثار جدلاً ساخناً لفترة طويلة لم يتوقف إلا في العام 1982 عندما اقتحمت إسرائيل لبنان (جاد، ص27-29).

رابعاً: إن ظهور اتحادات لجان المرأة التي عُرِفَت في ما بعد بالأطر النسوية بين العامين 1978 و1981، وتطور فعالية نشاطها، هو أيضاً دال على وجود وعي لدى النساء الفلسطينيات بربط النضال الوطني من أجل التحرر من الاحتلال الإسرائيلي بالنضال الطبقي والاجتماعي. كما أنه عزز الانتقال من التوجه الخيري - الإغاثي إلى التوجه نحو تحرير المرأة السياسي والاقتصادي (الطبقي) والاجتماعي، الذي ظهر جلياً في خطاب اتحادات اللجان التي شكلت أذرع الأحزاب والفصائل اليسارية في منظمة التحرير.

نأخذ هنا نموذج الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية للأطر النسوية. على سبيل المثال، ركزت الأطر النسوية على تلبية احتياجات النساء في القرى والمخيمات من تأسيس خدمات تساعدهنّ على الخروج إلى الحيز العام والمشاركة في النضال من أجل التحرر. فأسست شبكة من الحضانات ورياض الأطفال وخدمات ما بعد المدرسة، حيث خلقت فرص عمل للنساء غير العاملات، ولكن الأهم من ذلك تقول قياديات اتحاد لجان

العمل النسوي «كانت فلسفة الاتحاد أن العناية بالطفل هي مسؤولية اجتماعية وليست مجرّد مسؤولية فردية ... وهي «شرط مسبق وضروري لتجنيد النسا» كما [عبرت قائدات الاتحاد]» (جاد، ص 34-36).

إن تلبية احتياجات النساء هذه إضافة إلى الفعاليات الاقتصادية كالتعاونيات التي قامت الأطر النسوية على تأسيسها ما هي إلا دلالة على الربط بين أوجه النضال الثلاث للمرأة. لقد ساهمت التعاونيات في رفع الوعي الاجتماعي إزاء دور المرأة وقدراتها «بأن لها قدرات وإمكانيات مماثلة للرجل ... وأنها أخرجت المرأة من الحيز الخاص ... وساهمت في تحسين الوضع الاقتصادي السيئ للأسرة ... «شكلت تعاونية إذنا نموذجاً على الانتقال من العمل الاجتماعي الإغاثي إلى العمل التنظيمي السياسي وتطوير دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي. ذكرت إحدى عضوات التعاونية أن المرأة بدأت تناقش وتعي أهمية دورها في المجتمع وأنها أصبحت مصدراً مهماً للمقاومة، وأن التعاونيات «حولت مسؤولياتها المنزلية إلى مسؤوليات المجتمع بأكمله». وأضافت: لقد «أبرزت التعاونيات قضية المرأة ووضعتها على الأجندة».

خامساً: نأتي هنا على ذكر مثال، ومع أنه بسيط إلا أن له دلالة على وعي المرأة الفلسطينية بأن وضع المرأة الجزائرية بعد التحرر وبناء الدولة (عودتها إلى ربة بيت وراعية للعائلة والمنزل) لن يتكرر في السياق الفلسطيني. مباشرة بعد مؤتمر مدريد في العام 1991، أُنشئت طواقم فنيّة متعددة لوضع اللبنة الأساسية للسلطة الوطنية الفلسطينية وكانت جميعها مشكلة من الذكور. عندها اعترضت الأطر النسوية على إقصاء النساء عن هذه الطواقم، وطالبت بتشكيل طاقم فني خاص بشؤون المرأة للتنسيق في ما بين الأطر النسوية، وهذا الطاقم يعمل حالياً تحت اسم طاقم شؤون المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى حد تعبير السفير رياض منصور يعمل الطاقم «كآلية تنسيقية لأطر عمل المرأة داخل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات أخرى».

سادساً: كان لمبادرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وبالشراكة مع الأطر النسوية ومؤسسات نسوية أخرى، دور بارز في إثارة قضية التمييز ضد المرأة في القوانين وطرح

اقتراحات لإصلاحها لتساوي بين الجنسين وتأخذ حقوق المرأة الخاصة بالاعتبار. سُمّيت هذه المبادرة بالبرلمان الصوري الذي عقد في العام 1998، بعد أعوام قليلة من عودة منظمة التحرير إلى فلسطين وتشكيل السلطة الوطنية. شارك في الورش التي أقيمت في أنحاء عديدة من الضفة، بما في القدس، والقطاع، لنقاش المقترحات، العديد من نساء ورجال من مختلف التوجهات الفكرية، ومن مؤسسات ومنظمات حكومية وأهلية ومراكز نسوية أكاديمية وبحثية في المجتمع. وقُصِدَ من هذا الجمهور أن يكون متعدد التوجه والارتباط. وكما جاء على صفحة المركز «انخرط المركز في هذه المرحلة [بعد تأسيس السلطة الفلسطينية] في تسليط الضوء على القوانين المختلفة، وفي حملة واسعة من أجل أن تضمن القوانين التي يجري العمل على سنّها مساواة المرأة، وتكفل لها حقوقها. وفي هذا السياق، جاءت تجربة البرلمان الصوري، التي خاضها المركز مع عدد من الأطر والمراكز والهيئات النسوية.

عكست تجربة البرلمان الصوري التحدي الذي تواجهه المرأة الفلسطينية في تلك الفترة التاريخية، وكيفية ترتيب أولويات النضال النسوي، ومهماته القادمة، وحجم الجهد الذي يجب القيام به في سبيل الدفاع عن حقوق وقضايا المرأة في مواجهة الأفكار والمعتقدات السلبية التي عبرت عن نفسها من خلال الرفض، ومهاجمة فكرة البرلمان (موقع WCLAC).

تشير ريم البطمة إلى وجود ثلاثة مقترحات لقانون الأحوال الشخصية[6]، ولكن ما زالت مقترحات القوانين والتعديلات التي جرت ضمن نشاطات المؤتمر الصوري وما بعده على حالها دون الأخذ بها.

سابعاً: هناك أمثلة على نضال الحركة النسوية المنضوية تحت إطار الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكيف بذلت جُلّ جهدها للمطالبة بأبسط حقوق الإنسان للمرأة، وقد نجحت في تحقيق بعض المكاسب، ومنها:

- أصبح للمرأة قانونياً الحق في استخراج جواز سفر فلسطيني دون أن تقدم موافقة من ولي أمرها، كما أصبح لها الحق في إعطاء الجنسية لأطفالها من زوج غير فلسطيني، كما يمكن لها أن تُبقي على اسم عائلتها قبل الزواج.

- لم تستطع السلطة الوطنية إنكار الجهود الجبارة التي بذلتها النساء ومشاركتها في النضال عند وضع قانون الانتخاب، إذ «يمكن القول إن القانون الفلسطيني جاء يتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بمشاركة المرأة في الشؤون العامة. فحقوق النساء السياسية في الانتخاب والترشيح للانتخابات يكفلها قانون الانتخابات العام رقم 9 لسنة 2005، والذي ينظم الانتخابات البرلمانية والرئاسية وقانون انتخاب المجالس المحلية رقم 10 للعام 2005» (المصدر السابق، ص 30).

- نجحت الحركة النسوية (الأطراف التي تدعم الفكرة) بعد نضال حثيث بتثبيت نظام كوتا نسائية في القوانين الانتخابية للبرلمان والمجالس المحلية. وصدر قانون الانتخابات الجديد في العام 2005.[7]

في المقابل، لم يكلل بالنجاح نضال الحركة النسوية إلى جانب منظمات حقوق الإنسان لسنّ قانون لحماية المرأة والأطفال من العنف، وتقدموا ببنود عدة تحدث تغيرات أساسية لحماية الفتيات والنساء من العنف الأسري وتعاقب مرتكبيه، ورغم أن مشروع قانون العقوبات يدمج العديد من المطالب[8] التي قدمتها الحركة النسوية والمنظمات الحقوقية فهو ما زال «للأسف يسمح لمرتكب جريمة القتل [على ما يسمى بشرف العائلة] بالاستفادة من حكم مخفف إذا ارتكب جريمة القتل في أعقاب اكتشافه للضحية متلبسة بفعل زنا. لا بل إنه يوسع قائمة الأفراد الذين يستطيعون الاستفادة من «الظروف المخففة» في هذا السياق لتشمل الأب والأخ والابن» (البطمة، UNDP، آذار 2013 ، ص 27).

يشار إلى أنه (بعد إعداد هذه الورقة) تم إلغاء أو تعديل بعض الأحكام القانونية التمييزية ضد النساء، حيث صدر في آذار 2018 القانون رقم 5 للعام 2018، وتم فيه على سبيل المثال إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات للعام 1960، التي كانت تسمح للمغتصبين بالإفلات من العقاب حال زواجهم من ضحاياهم، إضافة إلى تعديل المادة 99، إذ باتت تمنع إصدار الأحكام المخففة في الجرائم الخطيرة ضد النساء والأطفال.

ثامناً: في ما يتعلّق بقرار الأمم المتحدة 1325، جاء في خبر وكالة معاً الإخبارية حول مشاركة السفير منصور في جلسة النقاش التي يعقدها مجلس الأمن في الأمم المتحدة

حـول قـرار 1325 الخـاص بالمـرأة والسـلام والأمـن، ومـا عـدَّدَهُ مـن إنجـازات لدولـة فلسـطين والحركـة النسـوية فيهـا مـا يـأتي «في العـام 2012، أسسـت فلسـطين لجنـة وطنيـة رفيعـة المسـتوى لتنفيـذ القـرار 1325، بقيـادة وزارة شـؤون المـرأة في شراكـة مـع الـوزارات والمنظـمات غـير الحكوميـة ذات الصلـة. وفي العـام 2016، كانـت دولـة فلسـطين مـن بـين 68 بلـداً اعتمـدت خطـة عمـل وطنيـة [2017-2019] بشـأن المـرأة والسـلام والأمـن التـي اعتمدتهـا الحكومـة الفلسـطينية ومنظـمات المجتمـع المـدني.[9] وأضـاف: بـأن دولـة فلسـطين «انضمـت إلى الصكـوك الأساسـية للقانـون الـدولي الإنسـاني وحقـوق الإنسـان، بمـا فيهـا اتفاقيـة القضـاء عـلى جميـع أشـكال التمييـز ضـد المـرأة، دون تحفظـات. وتشـكل مشـاركة المـرأة وتمكينهـا أيضـاً أهدافـاً مهمـة وعابـرة للقطاعـات في سـياق أجنـدة السياسـات الوطنيـة (2017-2022)».

اختتـم السـفير منصـور كلمتـه مشـيداً بنضـال الحركـة النسـوية الفلسـطينية التـي «عملـت منـذ تأسيسـها منـذ قـرن مـن الزمـان عـلى الكفـاح عـلى جبهتـين: النضـال مـن أجـل اسـتقلال فلسـطين، والنضـال مـن أجـل حقـوق المـرأة وتمكينهـا. وهـو صراع مـزدوج تسـتمر الحركـة في الخـوض بـه حتـى يومنـا هـذا».

في هـذا السـياق، وبنـاء عـلى مـا تقـدم، يتبـين أن هنـاك جهـوداً حثيثـة تقـوم بهـا المـرأة الفلسـطينية بهـدف النضـال التحـرري والنضـال الاجتماعـي، الـذي يتضمـن التحـرر مـن الاحتـلال الإسرائيـلي ومـن كل أشـكال الاضطهـاد والتمييـز بأبعـاده المختلفـة السياسـية - الوطنيـة، والاقتصاديـة، والقانونيـة، ضمـن حركـة نسـوية وحـراك نسـوي قائـم عـلى التعدديـة. والموائـد النسـوية الفلسـطينية للسـلام هـي مشـاركة في هـذه الحركـة والحـراك، وهـذا ربمـا بحـد ذاتـه يسـتدعي عملهـا للتوصـل إلى خطـاب نسـوي (خطـاب نسـويات ونسـويين) توافقي، وليـس خطابـاً واحـداً موّحـداً أو جامعـاً.

موائد السلام النسوية عالمياً

نُظِّمَت موائد سلام نسوية في العام 2015 في دول عدة في أميركا اللاتينية، ودول آسيوية، منها دول عربية من بينها فلسطين. وكان الهدف منها نقاش وإبراز أدوار النساء ومفهوم السلام من وجهة نظر نسوية. ونُظِّمَت موائد سلام نسوية في العام 2016، وارتفع عدد البلدان المشاركة في عقدها، ومنها دول في أوروبا وكندا وأميركا، إضافة إلى دول عربية أخرى إلى جانب فلسطين. وهدفت إلى جعل النساء مرئيات وفاعلات، ومؤثرات على مستوى صنع القرار، وهذا ما دفعها لمناقشة قضايا ملحة على مستوى كل بلد، بارتباطها بقضايا تجمع النساء أينما وجدن.

ركزت الموائد النسوية على نقاش التحديات والعقبات التي تواجه النساء في عملهن من أجل صنع السلام. وخلال شهري أيلول وتشرين الأول من العام 2017، ناقشت الموائد قضايا ملحّة ضمن السياق الخاص لكل دولة مشاركة. تراوحت هذه القضايا ما بين كيفية تفعيل قوانين أُقرّت تدعم وصول النساء إلى مراكز صنع القرار، وقضايا معيشية للنساء، كالتمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بصنع السلام، وقضية القضاء على العنف الممارس على النساء والفقر والسلام، وقضية الاستجابة النسوية لآليات العدالة الانتقالية، وقضية إشراك الرجال لتطبيق الخطة الوطنية المتعلقة بقرار 1325.

وفي 2 تشرين الثاني 2017، وحتى تكون جهود النساء وتوصياتهنّ ومساهماتهنّ في صنع السلام على المستوى الدولي مرئية؛ عقدت مائدة السلام الختامية في سويسرا، حيث وضعت منظمة «نساء من أجل السلام عبر العالم» جهود النساء المتعددة في صلب موضوع المائدة النسوية، ثم عرضت نتائج وتوصيات الموائد التي نظمت في مختلف دول العالم، وكيف يمكن أن تكون النساء أكثر فاعلية في النظرية والتطبيق، وبعدها

ناقشت المنظمة دور سويسرا في بناء السلام مع البرلمان، والحكومة، والمجتمع المدني، والحقل الأكاديمي (الصفحة الإلكترونية للمنظمة العالمية: نساء من أجل السلام عبر العالم: www.1000peacewomen.org).

موائد السلام النسوية فلسطينياً

في فلسطين، وللعام الثالث على التوالي، نظّم المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) مائدة السلام النسوية 2017، بالتعاون مع منظمة «نساء من أجل السلام عبر العالم» (PWAG). ففي العام 2015، ناقشت المائدة مفهوم السلام من منظور نسوي، وتم الاتفاق أن السلام العادل هو الذي يضمن تحقيق الأمان الإنساني: أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق السلام الداخلي- المصالحة المجتمعية وإنهاء الانقسام السياسي، وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي. وفي العام 2016، ناقشت المشاركات دور النساء في بناء النظام السياسي، وتحقيق المصالحة المجتمعية، وكيفية تعزيز مشاركتهنّ الفاعلة في الحوارات الوطنية والمجتمعية في ظل منهج الإقصاء والتفرد، وأوصت بضرورة مناقشة مكونات خطاب نسوي توافقي.

أما في العام 2017، وبناء على توصية العام الماضي، ناقشت المائدة النسوية الخطاب النسوي وعلاقته بكيفية ممارسة المرأة لحقها في أن تكون شريكةً في الحوارات الوطنية والمجتمعية، وتحديد أجندة هذه الحوارات، وتعزيز مشاركتها في صناعة القرار على مختلف المستويات، وفي المؤسسات الوطنية والأحزاب السياسية، انسجاماً مع القرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن، والخطة الوطنية لتنفيذ هذا القرار، إضافة إلى أسس ومرتكزات الشراكة والعمل المشترك في الأطر والمؤسسات والمنظمات النسوية.

وعلى المستوى الفلسطيني، نوقشت هذه الموضوعات، ضمن أربع ورشات حوارية تحضيرية للمائدة، ثلاث منها في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر نظام «الفيديو كونفرنس»، بتاريخ 9 و14 و22 تشرين الأول 2017، وورشة في لبنان يوم 17 تشرين الأول

2017. وفي 28 تشرين الأول 2017 توجت هذه العملية الحوارية بتنظيم مائدة السلام النسوية بحضور نساء ورجال من الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي 48 عبر «الفيديو كونفرنس».

مائدة السلام النسوية الفلسطينية 2017: نتائج النقاش والحوار

يتخصص هذا الجزء من الورقة بعرض ما تم التوافق عليه كقواسم مشتركة، وما بقي موضع خلاف أو لم يقرّ كأمر توافقي بين المشاركات والمشاركين في جلسات المائدة النسوية والورشات الحوارية الأربع التي سبقتها، في ما يتعلّق بتحديد الخطاب النسوي (أو الأجندة النسوية)، ومنظور المرأة فيما يتعلق بالقرار السياسي 1325، والمشاركة السياسية للنساء ومشاركتهن في صنع القرار، وأخيراً أسس ومرتكزات الشراكة والعمل المشترك في الأطر والمؤسسات والمنظمات النسوية.

منذ الورشة الحوارية الأولى، طرحت المشاركات فيها أسئلة وتساؤلات عديدة، وتم التأكيد على أهمية العمل على الإجابة عنها، ومنها أسئلة كانت الإجابة عنها واضحة لا لبس فيها، ومنها احتاجت إلى بعض النقاش قبل التوصل إلى إجابة توافقية، ومنها كان صعباً الإجابة عنها، وستبقى قيد النقاش والبحث.

تضمنت هذه الأسئلة: من نحن؟ ماذا نطوّر؟ ما طبيعة الأجندة النسوية التي نطورها؟ لمن نطور هذه الأجندة؟ وهل سنوسِّع الإطار أم نضيّقه؟ [المقصود الإطار النسوي المجتمع حول المائدة النسوية] هل يمكن أن نخرج بخطاب موحّد؟ ما ماهية هذا الخطاب؟ هل هو خطاب واحد أم خطابات؟ هل الخطاب نسوي أم نسائي؟ هل هو نسوي أم هو خطابنا داخل الخطاب الفلسطيني العام؟ هل هو نسوي أم خطاب أحزابنا؟ هل هو خطاب داخلي أم يحمل نظرة الإعلام الخارجي للمواجهة مع الإسرائيلي؟ ما المفاهيم التي تشكل أسس هذا الخطاب؟ ومن أين ننطلق في تحديده؟ ما مكوناته؟

كيف سنتعامل مع المستجدات على الساحة الفلسطينية، مثل المصالحة الوطنية ودخول النسويات والناشطات الإسلاميات إلى الحركة النسوية؟ هل نريد أن نتنازل عن ما أنجزناه أم نحافظ عليه ونطّوره؟

بالنسبة لسؤال: من نحن وماذا نريد؟

لم تستدعِ الإجابة عن هذا السؤال الدخول في جدل أو نقاش مُعمّق مع أن هذا التساؤل طُرِح مراراً وتكراراً من مشاركات عدة، وقد يكون السبب في ذلك أنه أمر يشغل بالهنّ. ولكن دلّت النقاشات والحوارات أيضاً أن هناك خلطاً ما بين تعريف من نحن المُجتَمِعات حول المائدة النسوية بشكل خاص، ومن نحن كحركة نسوية بشكل عام. **وفي ما يلي تلخيص الإجابات عن كل سؤال على حدة:**

- كان هنالك تأكيد على أن المشاركات يأتين من خلفيات وارتباطات سياسية وفكرية ومهنية وحزبية متعددة. وأن المُجتَمِعات حول مائدة السلام هنّ من النخبة (من البيئة الحضرية بالمجموع، ومن المؤسسات والمنظمات الحكومية والأهلية، ومن القياديات، ومن المثقفات والأكاديميات والمهنيات)، وقد توافق الحضور على ذلك. وهنا علّقت فيحاء عبد الهادي، وهي أيضاً المنسقة الإقليمية لمشروع مائدة السلام النسوية، على الأمر قائلة بأن المائدة النسوية هذا العام وفي السابق توجهت إلى أن تضم نسويات من مختلف الأطياف الفكرية والحزبية، بمن فيهنّ الإسلاميات.

- طرحت إحدى المتحاورات «نحن نجتمع ونتحاور ونطور أجندة وعندما نخرج من هذه القاعة نصطدم بالواقع». وترددت أصوات بتعبيرات مختلفة تشير إلى أن الحضور لا يتضمن نساء من القاعدة الجماهيرية، أو اللواتي تعمل المؤسسات والمنظمات النسوية المختلفة على تلبية احتياجاتهنّ و/أو «تعريفهنّ» بحقوقهنّ، حيث أنه وبالتأكيد لهنّ وجهات نظر وتوجهات وحاجات قد تكون مختلفة عن ما تراه «النخبة».

كما طرحت إحدى المشاركات توسيع الدائرة لإشراك نساء أخريات «حتى يتسع الخطاب للإسلاميات كما العلمانيات». ولكن بحسب قول عبد الهادي، وجّهت الدعوات إلى النساء

كأفراد وليس كممثلات عن أحزاب أو مؤسسات أو تنظيمات (رغم أن بعض الحاضرات هنّ كذلك)، وراعت أن تكون المدعوات من مختلف الأطياف الفكرية والسياسة والمهنية، ومن مختلف أرجاء الوطن، وهذا التنوع جاء بناء على توصية من موائد السلام الفلسطينية التي عقدت سابقاً. وكما ذكر سابقاً، تعتبر المشاركات جزءاً من الحركة النسوية الفلسطينية وجزءاً من الحركة النسوية العالمية.

- فيما يتعلق بتوسيع الإطار أو تضييقه، رأت المشاركات ضرورة توسيع الحوار ليضم فئة الشباب من الجنسين والرجال والقاعدة الجماهيرية. استحوذ موضوع اغتراب الشباب، وتحديداً الشابات، بعدم مشاركتهنّ أو إقصائهنّ، على جزء لا بأس به من الحوارات، ووقع اللوم من البعض على الأحزاب: «شبابنا من كل الفصائل يشعرون بالاغتراب عن الأحزاب والمؤسسات والمنظمات، تحديداً النساء الشابات ... الشباب بحاجة إلى مد اليد لهم ... لدينا قدرات كثيرة بين الشباب، لكن لا النقابات ولا الأحزاب ولا المؤسسات ولا المثقفين أعطتهم الفرصة». هناك من ألقين اللوم على الحركة النسوية «هنالك شابات من هنّ أقدر من القياديات إلا أنهنّ مهملات أو مقصيات عن المشاركة في العمل»، كما «لا يمكن أن تكون هناك حركة نسوية وطنية و/أو اجتماعية وحقوقية لا تضم صبايا يلمسن الواقع على الأرض».

وردت آراء ترى أن مؤسسات العمل الوطني والعمل الاجتماعي مقصّرة تجاه فئة الشباب: «كبرنا ولم نستطع فرز قيادات شابة في السياسة والعمل الاجتماعي والمؤسسات ... الصبايا والشباب لا يجدون دوراً يأخذوه». وأخيراً بعض المشتركات رأين أن التقصير قد يكون من فئة الشباب ذاتها.

- الفئة الأخرى التي تركز النقاش عليها هي فئة الرجال، فهناك من اعتبرن أن على الرجال تحمّل المسؤولية كقوى ضاغطة: «لا بد من العمل مع الرجال كي نضغط من أجل تنفيذ التوصيات. لتحقيق أهدافنا كنساء من الضروري وجود الرجال». وشدد بعضهن على دمج الرجال في الحركة النسوية، وأن مسؤوليتهم هي المشاركة مع المرأة للعمل على قضاياها: «لم ننجح في جعل القضايا النسوية قضايا مجتمعية. قضايا المرأة هي قضايا كل المجتمع وليست قضايا الحركة النسوية وحدها».

إذن، يمكن القول إنه تم التأكيد والتوافق على ضرورة توسيع الإطار لضم فئة الشباب، خاصة الشابات، وفئة الرجال، إذ إن الفئتين عنصران مهمان في تحديد الخطاب النسوي لمائدة السلام، ومن ثم أيضاً دمج الفئتين في الحركة النسوية لتحمل قضايا المرأة والسير في تحقيق التحرر الوطني والاجتماعي والحقوقي والديمقراطي كما سيتضح لاحقاً.

أما بالنسبة لسؤال: ماذا نريد كمائدة نسوية وكحركة نسوية؟

تضمنت الحوارات حول هذا السؤال نقاشاً لمعظم الأسئلة الأخرى، التي جاءت ضمن نقاش المشاركة السياسية للنساء ومشاركتهن في صنع القرار، وأسس ومرتكزات الشراكة والعمل المشترك في الأطر والمؤسسات والمنظمات النسوية، والشراكة المؤسسية، وتحديد أسس الخطاب النسوي، ومنظور المرأة فيما يتعلق بالقرار 1325. **وفيما يلي تلخيص لحصيلة الحوارات ذات الصلة:**

أولاً: تحديد مفهوم المشاركة السياسية

تنوعت آراء المشاركات في الحوار حول ما تعنيه لهن المشاركة السياسية، غير أنها لم تتضارب، وعلى العكس كانت مكملّة لبعضها بعض.[10] تضمنت التفسيرات للمفهوم أن المشاركة السياسية هي إشراك النساء في كل مواقع صنع القرار، حيث تكون مشاركة نوعية لا رقمية، فاعلة وفعّالة لا تكميليّة أو تجميلية، وذات حضور ذهني لا جسدي فقط.

تتعدى المشاركة السياسية للنساء المشاركة بالانتخابات العامة لتصل كل المستويات في المؤسسات النسوية والعامة المختلطة والذكورية، باعتماد قوانين الانتخابات العامة والانتخابات الخاصة كمرجعية.

كما تتمثل المشاركة السياسية أيضاً في أن تلعب المرأة ثلاثة أدوار: الدور الوطني من أجل التحرر، والدور الديمقراطي للدفاع عن الديمقراطية، والدور الاجتماعي للدفاع عن الحقوق الاجتماعية. [وَسَّعَت إحدى المشاركات مضمون المفهوم] مضيفة أنه يعني إشراك المرأة في لجان المصالحة، والانتخابات بالترشيح والاقتراع، وفي التمكين الاقتصادي، وفي التمثيل القانوني في كل المجالات.

أخيراً، أضيف إلى ذلك أن المشاركة السياسية تعتمد على كيف نفهم الديمقراطية، حيث تداول السلطة هو أحد تعبيراتها، ولكن لا يوجد لدينا ديمقراطية. المشاركة السياسية تعني المشاركة الكاملة والمواطنة الكاملة رجالاً ونساء تمكّن الجميع من الدخول في العمل الوطني الحقوقي والنسوي.

ثانياً: نظام الكوتا والمشاركة السياسية

احتلّ موضوع الكوتا النسائية مساحة واسعة من النقاش، وكان هناك ربط وثيق بين مفهوم المشاركة السياسية وكيفية التعامل مع نظام الكوتا في ظل المستجدات على الساحة، وبالتحديد في ضوء حوارات المصالحة الوطنية، والحديث عن تحديد موعد الانتخابات القادمة. لم يكن مركز الحوار حول ضرورة الاحتفاظ بنظام الكوتا أم وقف العمل به، بقدر ما تضمن تحليلاً للتعامل معه ونتائج تطبيقه على أرض الواقع. **وما يلي يلخص النقاش الذي دار حول الكوتا النسائية:**

ناقشت المشاركات سبب تبني نظام الكوتا، وكيف عُمل به؟ وبرز في النقاش لوم الحركة النسوية لعدم متابعتها للنظام وتطبيقه ولاتباعها أسلوب الفعل وردة الفعل. عندما اتخذ القرار بتحديد كوتا للنساء لم يقتصر على مشاركتها في الترشيح للانتخابات التشريعية والمحليّة، بل تناول أيضاً وجودها في كل المؤسسات والوزارات والمناصب العليا ومناصب اتخاذ القرار التي تخضع للتعيين وليس للترشيح والانتخاب.

بدأت الكوتا خطوة على طريق تحقيق [المشاركة السياسية] في كافة المجالات وليس فقط في الانتخابات. لكن بعد الانتخابات في العام 2006، لم يُتابع تطبيق نظام الكوتا ونُسيَ الأمر حتى بدأ العمل على المصالحة الوطنية، وعاد الحديث عن الانتخابات الجديدة. كما قُيّمت تجربة النساء اللواتي وصلن إلى المجالس المحليّة، ولكن لم تتخذ نتائج التقييم بالاعتبار، ولم تتخذ أية إجراءات بعدها.

كان هناك تأكيد على ضرورة خروج الحركة النسوية من دائرة الفعل وردة الفعل، والعمل نحو ما كان متفقًا عليه، أي أن تحقق الكوتا كإنجاز مؤقت ثم تغييره بعد فترة. وهذا لم يتم. «المؤسسات النسوية/الحركة النسوية تحقق الإنجاز ومن ثم ننسى الموضوع».

طـرح تسـاؤل حـول: مـاذا تريـد النسـاء مـن الكوتـا؟ هـل تريدهـا مجـزأة أم عـلى مراحـل؟ لقـد وقفـت الحركـة النسـوية عنـد حصـول المـرأة عـلى كوتـا نسـوية في الانتخابـات ولم تسـتكمل العمـل في هـذا الاطـار، وبالتـالي [لم يتحـرك الذكـور أو يلتزمـوا بالاتفـاق] وبقيـت قضيـة المشـاركة السياسـية للنسـاء خـارج الأجنـدة السياسـية للسـلطة السياسـية. لقـد قطعـت الحركـة النسـوية شـوطاً وحصلـت عـلى قـرار المجلـس المركـزي لمنظمـة التحريـر بموافقـة كل الأحـزاب عـلى كوتـا 30%، لكـن لم يلتـزم أحـد بهـذا القـرار. لذلـك لا بـد مـن العـودة لمسـاءلة الأحـزاب وإلزامهـا بتطبيـق هـذا القـرار.

تباينـت الآراء حـول كفـاءة نظـام الكوتـا لتوصيـل الكفـاءات النسـائية إلى مناصـب اتخـاذ القـرار وحـول اسـتمراريته أو عدمهـا.[11] ورد رأي بأهميـة العمـل عـلى إبـراز نمـاذج نسـوية ذات كفـاءة تعمـل عـلى خدمـة المـرأة والمجتمـع، مـما يعنـي أن الكوتـا لا توصـل نسـاء ذات كفـاءة وملتزمـة بحمـل قضايـا المـرأة، لأنـه لـو نجحـت الحركـة النسـوية في ذلـك عندهـا لـن يكـون هنـاك حاجـة لكوتـا. لكـن هـذا الـرأي لم يسـتحوذ عـلى قبـول لـدى المشـاركات، فمنهـن مـن رأت أن التعميـم أمـر خاطـئ لأن هنـاك نمـاذج مـن النسـاء قـادرة وفاعلـة، كـما أنـه ليـس كل الرجـال الذيـن يُنتخَبـون أو يُعيّنـون في مناصـب صنـع القـرار ذوي كفـاءة أو جديريـن بتلـك المناصـب. واسـتكمل هـذا الـرأي بالمطالبـة بتبنـي **فكـرة المسـاواة التامـة أو الكوتـا بالمناصفـة.**

اقـترح البعـض اسـتكمال المطالبـة بتضمـين الكوتـا التـي حصلـت عليهـا النسـاء لدعـم المشـاركة السياسـة للمـرأة في الأجنـدة السياسـية للسـلطة السياسـية، وتمـت المطالبـة بوجـوب تفعيـل الكوتـا أو حتـى رفـع نسـبتها لزيـادة دور المـرأة في صنـع القـرار. «حاليـاً، نحـن مقبلـين عـلى الانتخابـات، وبالتـالي [المطلـوب] زيـادة الكوتـا النسـوية في جميـع مواقـع صنـع القـرار وفـق مـا ينـصّ عليـه النظـام الـذي تـم تبنيـه في العـام 2006». وهنـا جـرى التنبيـه لمسـألة إغفـال دور النسـاء في المصالحـة حتـى عـلى صعيـد الحـوار.

نـادت بعـض الأصـوات بتوسـيع مشـاركة المـرأة ووصولهـا إلى مراكـز يشـغلها الرجـال، ومـا يتطلبـه ذلـك مـن تغيـير ثقافـة المجتمـع، إذ وافقـت الأحـزاب عـلى توسـيع مشـاركة المـرأة السياسـية إلى 30%، إلا أن عـدم الالتـزام بهـذا دفـع النسـاء في الأحـزاب بمطالبـة تلـك الأحـزاب بالالتـزام بمـا وقعـت عليـه.

اقترح البعض أن تترافق الكوتا مع برنامج للعمل، وإيجاد أدوات لها علاقة بالسياسات للعمل على تطبيق بنود «اتفاقية سيداو «في فلسطين، والعمل بقرار 1325 في كل المؤسسات، وأيضاً على مستوى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. «يجب أن ننطلق من مفهوم المساواة التامة، وعليه يجب تعديل الكوتا إلى المناصفة لو أردنا الإبقاء عليها».

وحذرت إحدى المشاركات من التطرق إلى فكرة إلغاء الكوتا، إذ رأت أن الحديث عن التخلي عنها ما زال مبكراً، وهو أيضاً مؤشر خطير، خصوصاً في ظل نتائج المصالحة التي لا نعرف إلى أين ستقود.

أظهر الحوار حول موضوع نظام الكوتا النسائية أنه يوجد توافق تام على نقطة مهمة، وهي حقيقة إقصاء النساء عن كل مناصب القرار وفي دوائر العمل السياسي، ولكن لم يكن هنالك اتفاق حوله، فهناك من رأت الحلّ يكمن في تطبيق الكوتا مع تطويرها (توسيعها) أو توسيع تطبيقها، وهنالك من رأت ضرورة وجود تمثيل حقيقي للنساء في رسم السياسات العامة والإستراتيجيات، إذ إنّ الكوتا النسائية لا تضمن دائماً وصول الكفاءات التي ستعمل على خدمة المرأة وتمثيلها. وأثناء النقاش المستفيض، طرحت تساؤلات وآراء منها: هل يجب أن نبقي على نظام الكوتا أم نوقف العمل به؟ هل نريد من الكوتا الكم أم الكيف؟ هل نريد كوتا مجزأة أم نريدها بالمناصفة؟ هل نريد الكوتا أم المساواة التامة؟

تضمنت الآراء أعلاه تنوعاً، بعضها متشابه وبعضها مختلف، لكن لا يصل الاختلاف حدّ التعارض الذي يؤدي إلى عدم الانسجام بين الجماعات المختلفة، ومشاركة العمل على القضايا ذات العلاقة، حيث هنالك درجة عالية من التوافق والانسجام بين المشاركات على أن دور النساء في العملية السياسية يجب ألا يكون تكميلياً أو تجميلياً، بل دوراً فعّالاً ومشاركة فعّالة. ولكن هناك اختلاف حول الرأي القائل «علينا أن نبرز نماذج نساء ذوات كفاءات للترشيح للانتخابات»، حيث لم يتم قبوله. كما لم يتم التوصل إلى رأي حول تثبيت أو تغيير نظام الكوتا، أو أن البت بهذا الموضوع ما زال مبكراً.

ثالثاً: معيقات في وجه مشاركة النساء السياسية والوصول إلى مناصب صنع القرار

أظهرت النقاشات والحوارات في الجلسات المختلفة أن لدى المشاركات قضايا عدة تمثل معيقات للتقدم في وضع المرأة الفلسطينية، من حيث إنجاز حقوقها الوطنية والاجتماعية والسياسية وغيرها. ورغم تعدد الآراء التي طُرحت، غير أن فحواها يشير أكثر إلى التوافق منه إلى التضارب.[12]

عملياً، تُشكل المشاركة في الانتخابات التشريعية والمحليّة أبرز مظهر للمشاركة السياسية للمرأة في الواقع الفلسطيني، ومع ذلك عندما خضعت تجربة العام 2006 للتحليل تبين أن نتائجها تراجعت عن حصيلة انتخابات العام 1996، واعتُبِرت ضعيفة على مستوى القوائم التي تنافست في انتخابات المجلس التشريعي، وفاشلة في الانتخابات على مستوى الدوائر.

واتضح أن المشاركات بشكل عام رأين أن المشاركة السياسية الحقيقية للمرأة يجب ألا تقتصر على مشاركتها في الاقتراع والانتخاب فحسب، بل في الوصول إلى المناصب العليا والمشاركة في اتخاذ القرار ورسم السياسات، ووضع الإستراتيجيات، وسنّ القوانين، وإبرام الاتفاقات. ولكن المجتمع الذكوري المتمثل بالقوى الوطنية والأحزاب السياسية أعاق المشاركة السياسية الحقيقية، حيث أنها لم تلتزم باتفاق تطبيق نظام الكوتا الذي وقعت عليه وأكدت التزامها بتطبيقه. كما أشارت بعض المشاركات إلى أن نظرة سريعة للاتفاق تدل على أن التنافس على المناصب يتبع نظام المحاصصة. «في الجولة القادمة لن يكون هناك أي سؤال يخص قضايا المجتمع أو نوع الدولة ... الخوف ليس مما سيأتي ولكن من فقدان ما تتحقق».

بغض النظر عن مكان إقامتهن بالضفة أو القطاع أو لبنان، فالنساء الفلسطينيات يواجهن معيقات متشابهة، وفي نفس الوقت تفرض البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية المختلفة نوعاً ما من الاختلاف. لقد تبين أن المشاركات في الحوارات يتشاركن في عوامل مجتمعية وثقافية، بما فيها النظام الأبوي الذي يمارسه معظم الرجال والعديد من النساء، ويظهر في الإعلام والمناهج الدراسية، إضافة إلى غياب مفهوم الشراكة في كافة المجالات، وغياب

العمل الديمقراطي في منظمة التحرير، وتغييب معيار الكفاءة في ملء المناصب، وغياب تطبيق قانوني للاتفاقيات الموقعة من السلطة التي تنتصر للنساء. أكثر ما ظهر النظام الأبوي كان في توجهات وممارسات الأحزاب السياسية التي اعتبرتها النساء أكبر العقبات لدرجة أن إحدى المشاركات من لبنان وصفتها بتعبير «المرارة من الأحزاب السياسية». **وتمثلت هذه التوجهات في:**

إقصاء النساء: إن ما جرى في عملية المصالحة هو إقصاء للنساء عن المشاركة في القرار. وهذا أمر أكدت عليه جميع المشاركات. كما أكد العديد منهن على إقصاء النساء بشكل عام عن شغل مناصب عليا ومناصب اتخاذ القرار، سواء في منظمة التحرير، أو الكيان السياسي للسلطة، أو المصالحة الوطنية، حيث بدا واضحاً أن هذه أكثر قضية تؤرّقهن وتعتبر تحدياً كبيراً أمام الحركة النسوية.

يمارس الرجال أسلوب إقصاء النساء عن جميع دوائر العمل السياسي، ولا يوجد تمثيل حقيقي لهنّ في رسم السياسات العامة والإستراتيجيات. المشاركة السياسية منقوصة: إما بسبب الدور الإقصائي الذي تلعبه الأحزاب، أو بسبب التعامل مع النساء بفوقية وعدائية، خاصة مع اللواتي يظهرن قوة ونشاطاً في العمل على تحقيق حقوق النساء السياسية أو العائلية.

عدم الالتزام بقضايا المرأة وإعاقتها من تحقيق إنجازات: رأى العديد من المشاركات أن النساء في الأحزاب السياسية تحمل قضايا أحزابهن، ولكن قضاياهن غير مدرجة على أجندة أحزابهن. نظمت الحركة النسوية ورش عمل عديدة تناقش قضايا المرأة، ابتداء من المجلس التشريعي عندما كان قائماً وموحداً، وجرى العمل على قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات. ومنذ فترة، أي ما قبل الانقسام بسنة، وقانون الأحوال الشخصية يقبع في درج المجلس التشريعي دون مسّه. وتُرجِع النساء السبب إلى المجتمع الذكوري «في اللحظة اللي بشوفوا فيها امرأة قوية تناضل من أجل تحصيل حقوقها «بدعسوا على راسها» حتى توقف نشاطها. إذا كانت حركة فتح نفسها ما طبقت القرار في انتخاباتها الداخلية الأخيرة! [ماذا ننتظر؟]»

إنكار جهود المرأة: لا يوجد اعتراف أو تقدير من الأحزاب السياسية لجهود المرأة

الفلسطينية، سواء في النضال الوطني أو غير الوطني. «في البداية وفي الأزمات تكون النساء دائماً في المقدمة، وعند انتهائها يُبعَدن إلى الخلف ... بيكونوا في الآخر». ليس صدفة أن تكون القيادات النسائية، النسوية، استحوذت على المؤسسات الاجتماعية، لأن القصد إبعادهن عن مراكز صنع القرار. أحدث مثال على ذلك، دور النساء في المصالحة الوطنية وإقصاؤهن عن اللجان ومواقع القرار وعن الإعداد لاتفاق الشاطئ الذي وقع في 23 نيسان 2014.

شعور النساء بالاغتراب عن الأحزاب، خاصة في قطاع غزة، لذا أحجمت المرأة عن ترشيح نفسها في الانتخابات المحلية الماضية.

إقصاء واغتراب الشباب: عزوف الشباب عن المشاركة في العمل السياسي وتوجههم نحو العمل الاجتماعي، لأنه لا يوجد اهتمام باستقطابهم والعمل معهم، وهذا يظهر بدرجة كبيرة في لبنان، وإلى حدٍ ما في قطاع غزة.

صحيح أن جميع المشاركات ألقين اللوم على الأحزاب السياسية والقوى الوطنية كونها جزءاً مهماً من المجتمع الذكوري، ولكن لم يقتصر اللوم على هذه الأطراف، بل ألقت بعض المشاركات باللوم على المرأة نفسها والمؤسسات النسوية ذاتها: «مجتمعنا مجتمع ذكوري، وفي قيادتنا نساء لديها عقلية ذكورية»، إذ إن بعض الأطراف تتصرف بذهنية ذكورية وتستخدم أساليب ذكوريةٍ كما يأتي:

- **إقصاء النساء والشابات:** يمارس الرجال أسلوب إقصاء النساء، وتمارس النساء إقصاء النساء والشابات ممن داخل الحركة النسوية أو خارجها ومن هن غير حزبيات.
- **الاستحواذ:** يمارس الإقصاء أيضاً من طرف بعض المحتلات لمناصب سياسية، حيث تستحوذ تلك النساء على المناصب ولا تعود ترى غيرها أو تعطي الفرصة لغيرها، كالشابات والنساء غير الحزبيات، أو من هنّ خارج إطار الحركة النسوية. «لم يتم تفريخ في العمل السياسي والحزبي».

شعور النساء بالاغتراب وابتعادهن عن العمل النسوي: تشعر النساء، خاصة في قطاع غزة، بالاغتراب ليس فقط عن الأحزاب، بل أيضاً عن الحركة النسوية، وأكثر من يشعرن

بالاغتراب عن الحركة النسوية هن الشابات. بعض النساء يبتعدن عن العمل النسوي ويتجهن نحو العمل الاجتماعي كما هو الحال في لبنان. أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد سحبت المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية الكثير من الكوادر النسائية التي كانت تعمل على التنظيم وتُعِد الفعاليات والنشاطات والتواصل مع قاعدتها الجماهيرية.

الحركة النسوية في برج عاجي: المقصود هنا ابتعاد الحركة النسوية عن الجماهير، فخطابها لا يتناسب والقاعدة الجماهيرية، لذلك يجب إعادة توثيق العمل، والتغلغل أكثر بين النساء والرجال أيضاً، حيث «يمكن التنسيق بيننا على القضايا المشتركة في إطار جامع».

رابعاً: أسس ومرتكزات الشراكة والعمل المشترك في الأطر والمؤسسات والمنظمات النسوية (ومؤسسات الذكور)

لم يُبرِز النقاش والحوار حول هذا الموضوع خلافات أو تناقضات في آراء المشتركات في المائدة النسوية. أبرز الحوار بعض النقاط الأساسية التي يجب تدوينها لأنها تشكل مرتكزات للعمل المؤسسي المشترك. لا بُد لآليات التنسيق من أن تُحدد بناء على ما هو متفق عليه، لأن التنسيق والعمل المشترك يتطلب على الأقل قواسم مشتركة. على سبيل المثال، بدأت الحركة النسوية والنساء في قطاع غزة منذ بداية العمل على التوصل إلى المصالحة الوطنية، بفتح حوارات مع أحزابهن، وفتح نقاشات وحوارات داخلية مع كل القوى لمناقشة قضاياهن كنساء، وهذا العمل يجب أن يستمر ولا يتوقف بعد تحقيق المصالحة. كما قامت المؤسسات والمنظمات النسوية والمستقلات والمثقفات والمهنيات بالمبادرة والعمل الجاد معاً بهدف المصالحة الوطنية. ما جمع النساء والمؤسسات النسوية ومؤسسات الرجال هو قضية المصالحة التي شكلت القاسم المشترك لجميع الأطراف.

في هذا السياق، اقتُرِحت أربع آليات: العمل داخل الأحزاب والضغط عليها لتبني أولويات النساء بعد أن تحددها؛ العمل مع الاتحادات والأطر، من خلال الاتحاد العام للمرأة

الفلسطينية، وتشكيل قوة ضاغطة تنتج عن العمل الجماعي؛ التركيز على الإعلام لأنه مسقط من آليات الحركة النسوية؛[13] التركيز على الثقافة، لأنها تتيح إيضاح المفاهيم المختلف عليها، والتثقيف بناء عليها.

العمل المشترك يحتاج إلى الاتفاق على أولويات العمل للأطراف المشاركة فيه. يمكن أن تُعتمد وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية التي صدرت عن أطراف عدة: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ووزارة شؤون المرأة والمؤسسات، والمراكز النسوية؛ كنقطة انطلاق للتنسيق والعمل المشترك، حيث تتم مراجعتها وتطويرها وفق المستجدات السياسية وتوقيع الاتفاقيات الدولية.

كما أن هناك ضرورة للتنسيق والعمل المشترك مع ما سمّته إحدى المشتركات «بالسواد الأعظم» من النساء، حيث رأت أنهن نقاط الضعف والقوة في نفس الوقت. نقاط الضعف لأنهن لا يعرفن حقوقهن وينتخبن من لا يعمل على تحقيقها، ونقاط القوة لأنهن يشكلن حقل بكر يمكن أن نعمل معهنّ. إضافة إلى ذلك، هناك ضرورة لفحص مكونات الحركة النسوية وإضافة الرجال [ومؤسساتهم ومنظماتهم]، لأن عليهم تحمّل مسؤولية قضايا المرأة، فهي قضايا المجتمع بأكمله وليست قضايا الحركة النسوية وحدها.

لقد أثبتت الشراكات التي أتت على أساس توقيع اتفاقية سيداو، أو قرار الأمم المتحدة 1325، أو قانون العقوبات، على أن هناك قواسم مشتركة [على قضايا محددة] تجعل كل المؤسسات تتكلم لغة واحدة وتستخدم خطاباً واحداً.

كان هنالك رأي آخر من مشتركة من الاتحاد العام للمرأة، ركز على التحلي بالصبر والتفاؤل، لأن مطالب الحركة النسوية تحتاج إلى تغيير ثقافي، وبالتالي إلى أمد طويل، كما يجب البناء على ما تم تحقيقه سابقاً وتطويره. وأضافت: أن الفعل الذي تقوم به النساء لا يمكن تسميته بحركة نسوية، بل يمكن أكثر وصفه كحراك نسوي «لأننا نتحرك بشكل موسمي ولا نعمل على المتابعة لما قمنا به. نحن على وجه الانتخابات ونبحث عن الـ 30% وننام طوال العام ولا نعمل ونصحى [عند الجولة الثانية].

فيما يتعلّق بالعمل المشترك والشراكة المؤسسية، يتوجه الاتحاد للمؤسسات المتخصصة

والمؤسسات الأكثر معرفة من الاتحاد في قضية معينة من منطلق مبدأ الشراكة. أكدت مُشارِكة على أن هنالك شراكة مع مؤسسات ومنظمات وتساءلت: «هل من المعقول أن نقول هناك قضية اجتماعية ونتفق عليها وأن تكون هدفاً للجميع [ولا نعمل بالشراكة عليها]؟ العمل النضالي المؤسسي لتحقيق مكاسب يحتاج إلى نفس طويل، وذلك لأن الجميع [المشتركات في الحوارات] لديهن مشاكل مع أحزابهنّ السياسية، والدليل على ذلك لم تحقق النساء النسبة التي منحهنّ إياها نظام الكوتا». وأشارت إلى وجود «بُعد كبير من أحزابنا السياسية عن هذا القرار. كيف أذهب بهذه التوصية [للحزب] وهو ليس قرار منفذ في المجلس المركزي؟»

على ما يبدو أن هناك عدم اتفاق أو عدم تفاهم بين طاقم شؤون المرأة وبين [قيادات] الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عندما أشارت إحدى المشاركات للقاء عَقَده الطاقم ناقشت فيه المنظمات والمؤسسات الأعضاء علاقة الطاقم بالاتحاد، من بين قضايا عدة، وذكرت أن العلاقة عملياً مبهمة. وأضافت: أن العلاقة بين الأطر والمؤسسات منتقصة، وأحياناً تكون تنافسية. ثم اقترحت العزوف عن العمل على قضايا سياسية والتوجه نحو العمل على قضايا اجتماعية. وقد يكون القصد من ذلك أن تكون الحركة النسوية حركة اجتماعية.

لم يلقَ هذا الاقتراح تجاوباً من المشاركات، ولكن اعترضت مشاركة من الاتحاد العام على ذلك، حيث رأت أنه لا يجوز للمؤسسات والمراكز النسوية أن تحدد برامج المجتمع، مؤكدة أن «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية هو العنوان. لطالما ناقشنا فيه آلية تنسيق على قواسم تفاهم». وتساءلت «لماذا يتم البحث في علاقة الطاقم بالاتحاد وتعريف المؤسسات وتوعية الكوادر بينما العلاقة أمر واضح؟»[14]

خامساً: الخطاب النسوي التوافقي[15]

طرحت المتحاورات أسئلة عدة حول موضوع الأجندة والخطاب. وأظهرت الحوارات أن هنالك توافقاً على خط عريض للخطاب النسوي أو الأجندة النسوية، ولكن في الوقت ذاته لم يتم التوصل إلى اتفاق على الإجابات لمعظم الأسئلة. فهذا الأمر طبيعي، إذ إن

المجموعة المتحاورة متعددة ومتنوعة في الفكر والأيديولوجيا والانتماء السياسي والاجتماعي والخبرة والتوجه في التعامل مع القضايا المختلفة، سواء تلك المتعلقة بالمرأة أو غيرها.

تضمنت الأسئلة والتساؤلات التي طرحت في الورشات الحوارية الأربع حول موضوع الخطاب النسوي ما يزيد عن 15 سؤالاً[16]، وتدل هذه الأسئلة حرفياً على أنه يجب الاختيار بين موقفين، ويفهم منها كأن الأمر إما أسود أو أبيض. لكن بجمع الأسئلة والتساؤلات معاً، يتبين أنها تتطرق إلى جوانب متعددة للخطاب، جميعها مرتبطة ببعض، لأن أي خطاب سيتم التوصل إليه هو عبارة عن تقاطع وتشابك بين كل عناوين جلسات الحوار، وقد يشكل الأساس لكل قول وفعل للحركة النسوية.

أظهرت الحوارات، على خلاف الأسئلة والتساؤلات التي طرحت، أن الإجابة عنها أكثر تعقيداً وتشابكاً من الاختيار بين «أسود أو أبيض». ظهرت بادئاً تعدديات على مستويات مختلفة يجب أخذها بالاعتبار. ثانياً، وبشكل عام، لا يمكن الفصل بين الخلفيات السياسية والوطنية والاجتماعية والتوصل إلى «خطاب نسوي محض» غير متأثر بعوامل عدة. كما بدا واضحاً أنه لا يمكن الوصول إلى خطاب نسوي واحد أو موحّد أو وحداني، حيث لا توجد وحدة فكرية أو منهجية، سواء على الصعيد السياسي الوطني أو النسوي بين المشتركات [فهناك العلمانيات، واليساريات والليبراليات، والمتدينات والإسلاميات السياسات وغيرهن]، أو حتى بين المشتركات بالأيديولوجية الواحدة. لذلك توجهت الحوارات نحو تحديد قواسم مشتركة، مع مراعاة الفروق والتمسك بالإنجازات التي حققتها المرأة.

نادت بعض الأصوات بتحديد مرتكزات الخطاب الذي سيتم التوصل إليه، لأنه لا يمكن أن يُنتَج خطاب مُوَحّد حتى على الصعيد التحرري. بشكل عام، كان هذا التوجه يسير نحو البحث عن القواسم المشتركة بين الجميع وبناء خطاب مشترك، أو على الأصحّ خطاب توافقي، وكانت الدعوة إلى التوصل إلى قواسم تكون مشتركة، توافقية لا أحادية موحدة.

هل الخطاب نسائي أم نسوي؟ هذا السؤال لم يأخذ مساحة واسعة من النقاش، إذ ظهر سريعاً أن المشاركات يُردن الخطاب النسوي الذي يتوجه نحو تغيير نظرة المجتمع للمرأة ولقضاياها، لأنهن يطمحنّ للتغيير.

في بداية الحوار، وردت قضية خصوصية الوضع النسوي الفلسطيني، كوننا نرزح تحت الاحتلال، لذلك يجب أن يتضمن الخطاب الاعتبارات هذه، ويؤكد على دور المرأة في النضال الوطني ضد الاحتلال. فوضع المرأة الفلسطينية خاص كما هو وضع المرأة السورية والعراقية واليمنية اللواتي يعانين من احتلالات مختلفة. وهذا الوضع الخاص يجب أن يتضح على المستوى الفلسطيني، والأهم على المستوى الدولي/العالمي.

تنوعت التحليلات والتفسيرات والاقتراحات لماهية الخطاب النسوي التوافقي المحتمل، نورد أدناه بعضاً منها.[17]

- رددت المشاركات نحن الآن في مرحلة تحرر وطني، وأي خطاب نسوي حول المرأة وقضاياها يجب أن ينطلق من واقعها تحت الاحتلال، ولكن يجب أن يتقاطع النضال الوطني مع النضال ضد التمييز الطبقي والجنسي. فالخطاب يجب أن يعبر عن الجميع ويأخذ بالاعتبار التعددية الفكرية والاجتماعية. كما أننا في مرحلة تحرر ديمقراطي، فالقاسم المشترك الذي يجمعنا هو خطاب وطني ديمقراطي مقاوم.

- طالب البعض الآخر من المشاركات بخطاب حقوقي ديمقراطي مقاوم من منطلق أن الحقوق الأساسية بتفاصيلها هي جوهر قضية المرأة – حقوق ديمقراطية أساسية غير منقوصة، إذ إن النساء يناضلن ويقاتلن ويبادرن، ولكن لا وجود لهن في المستويات العليا لصناعة القرار كما حصل طيلة فترة الحوارات حول المصالحة الوطنية.

- إن أي تطوير للخطاب يلزمه عملية مراجعة للخطاب السابق. هناك ملامح لخطاب نسوي ولكن لا يوجد خطاب. فيجب أن يأخذ تطوير الخطاب بالاعتبار دور الحركة النسوية في التحرر الوطني والتحول الديمقراطي في فلسطين، وهذا آفاقه مسدودة. لذلك علينا تحديد مرتكزات الخطاب والبحث عن القواسم المشتركة التي تحدد **خطاباً نسوياً تحررياً ديمقراطياً**.

- لم تختلف آراء المشاركات الفلسطينيات في لبنان كثيراً، إذ دعون إلى عدم الفصل بين البعد الوطني والبعد النسوي في التحرر، لأن التجربة أثبتت أن هناك ترابطاً بينهما، وأن النضال التحرري مسار معقد له أشكاله المتعددة. لا يمكن الفصل بين دور المرأة

في العمـل الوطنـي والاجتماعـي والحقوقـي. لذلـك فالخطـاب يجـب أن يكـون خطابـاً تحرريـاً نسـوياً ديمقراطيـاً حقوقيـاً. جميـع هـذه الأمـور تسـير معـاً ولا يوجـد نضـال وطنـي دون الوجـود في مواقـع صنـع القـرار.

- إضافـة إلى ذلـك، هنـاك مـن رأيـن وجـود شـبه توافـق بـين النضـال التحـرري والاجتماعـي. «العمـل السـياسي والعمـل الاجتماعـي عمـل تشـاركي، فالمـرأة هـي كل المجتمـع [الحقيقـة هـي نصـف المجتمـع]. وكل عمـل هـو سـياسي، وكل مـا وراء الطاولـة عمـل سـياسي، حـان لنـا أن نغـادر التفكـير التقليـدي، كل مـن يعمـل مـن أجـل التغيـير فهـو سـياسي. كل مـن يعمـل في الحقـل الاجتماعـي يدعـو إلى التحـرر الوطنـي، كنـس الاحتـلال». هـذه الآراء هـي دلالـة عـلى أن الخطـاب يجـب أن يكـون تحرريـاً وسياسـياً واجتماعيـاً.

- قـد يكـون مـن المناسـب الفصـل بـين الشـقّ الوطنـي والشـق النسـوي عنـد التعامـل معهـما، فالشـق الوطنـي (ليـس عليـه خـلافٌ كبـيرٌ) والشـق الاجتماعـي- خصوصيـة المـرأة والنسـاء (هـي قضيـة خلافيـة). لكـن لم يلـقَ هـذا الاقـتراح تجاوبـاً، وقـد وضحـت إحـدى المشـاركات بأنـه لا يمكننـا الفصـل بـين الشـقين، فهـما متداخـلان، ولـكل منهـما تأثـير عـلى الآخـر. إضافـة إلى أن ليـس عليـه اتفـاق سـوى أنـه يركـز عـلى النضـال لإنهـاء الاحتـلال وتختلـف الأراء حـول التعامـل معـه وأسـاليب تحقيقـه.

- تـردد رأي أثنـاء الحـوار أن الحركـة النسـوية حققـت إنجازات حقيقيـة، وأنها عقدت سـابقاً نقاشـات وحـوارات راجعـت فيهـا عملهـا، وتبـين مـراراً أنـه لا يوجـد لديهـا خطاب نسـوي، ولكـن هنالـك ملامـح لخطـاب نسـوي، والمطلـوب هـو تطويـره في ضـوء المسـتجدات عـلى السـاحة. ومـع ذلـك لا بُـدَّ مـن تقييـم التجربـة الماضيـة والبنـاء عليها.

أدت الحـوارات إلى توافـق عـام حـول ضرورة مراعـاة دور المـرأة في النضـال، كوننـا مـا زلنـا نرزح تحـت الاحتـلال، إضافـة إلى الأخـذ بالاعتبـار تعدديـة النسـاء، الفكريـة والسياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة، لـكي نصـل إلى خطـاب يُـعبّر عـن الجميع.

كـما تـم التوافـق كوننـا في مرحلـة تحـرر وطنـي وأن هنالـك واقـع - وجـود سـلطة وطنيـة - وبالتـالي يجـب أن يكـون الخطـاب تحرريـاً (مقاومـاً) و(سياسـياً) وديمقراطيـاً (اجتماعيـاً) وحقوقيـاً، يأخـذ بالاعتبـار المتغـيرات والمسـتجدات عـلى السـاحة الفلسـطينية. وتبـين أيضـاً أن

هنالك توافقاً بين المشاركات في لبنان على وجود ترابط عضوي بين الخطاب التحرري الوطني والاجتماعي والحقوقي، وأن كل عمل يسعى إلى التغيير فهو عمل سياسي. وبناء عليه، اتضحت ملامح الخطاب النسوي أكثر جراء هذه الحوارات، ويبدو أن هنالك توافقاً على أنه خطاب تحرري نسوي ديمقراطي حقوقي.

هنا انتقل الحوار إلى تحديد ماهية الخطاب: **هل هو نسوي أم خطاب الأحزاب؟**

بدأ النقاش بتحذير من نسخ أجندة الأحزاب ووضعها على الطاولة النسوية. لكن كل الآراء التي تبعته لم تشر إلى ذلك، وفي ذات الوقت لم تنفِ تأثير الأحزاب وفكرها بشكل أو بآخر على الحزبيات اللواتي يحملن فكرها، سواء كنّ داخل الأحزاب أو خارجها، لأنه لا يمكن للشخص أن ينسلخ فكرياً عما تربى عليه.

كان طرف في الحوار يرى أنه من غير الممكن تجنب تأثير الأحزاب على الخطاب النسوي، إذ إن «معظم المشاركات هنّ من خلفيات حزبية، وأن نقاشهنّ ونضالهنّ ينطلق من نضالهنّ داخل أحزابهنّ. فالحزبية ليست تهمة». وأكدت مؤيدات هذا التوجه لأنه لا يمكن أن تكون هناك مشاركة سياسية دون أحزاب «نقاتل على مشاركتنا فيها». بهذا، تعي الحزبيات أن عليهن أن يقاتلن داخل أحزابهن ويعملن على وضع أجندتهنّ على طاولة أحزابهنّ.

وهنالك من رأت ضرورة أن تتبنى الحركة النسوية خطاب الشراكة. فالنظام السياسي القائم – الدور القانوني والحقوقي- لم يساهم في أن تنجح امرأة واحدة على لوائح الدوائر في انتخابات العام 2006، لأن المسألة عملية تراكمية وسياسية تحتاج إلى مناصرة وضغط. وهذا يستدعي إجراء دراسة حول التأثير المتبادل للخطابين النسوي والحزبي. كما أن الأحزاب الإسلامية الموجودة على الساحة وتأثيرها على الخطاب النسوي وارد، ويجب بحث علاقتها بالخطاب العلماني ضمن الحركة النسوية.

لا يوجد توافق واضح حول ضرورة تجنب إنتاج خطاب نسوي غير متأثر بالخطاب الحزبي، فقد يتوافق فكر حزبي معين مع الفكر النسوي، وبالتالي يشكل نقطة انطلاق، كما لا بُدّ من النضال داخل الأحزاب وفتح الحوارات معها كي توضع القضايا النسوية ضمن الأولويات على أجنداتها.

سادساً: نقطة الانطلاق لتطوير خطاب نسوي توافقي

بـدأ الحـوار بطـرح قضيـة وجودنـا تحـت الاحتـلال، وبنـاء عليـه يجـب أن ننطلـق مـن واقـع أن المـرأة تعيـش تحـت الاحتـلال، وتعيـش في ظـلّ كيـان سـياسي أفـرزه اتفـاق أوسـلو يُـشرّع ويسـنّ قوانـين ويضـع سياسـات. لـذا يجـب مراعـاة دور المـرأة في النضـال الوطنـي ضـد الاحتـلال ونضالهـا الاجتماعـي؛ أي أن الانطـلاق يكـون مـن منظـور حقوقـي يراعـي المسـاواة وإصـدار القوانـين والتشريعـات التـي تضمنهـا. لم يتـم التوافـق عـلى الانطـلاق مـن منظـور حقوقـي فقـط، لأن ذلـك «لـن يوصلنـا إلى عمليـة التغيـير المطلـوب تحقيقهـا».

رأى عـدد مـن المشـاركات أن وثيقـة حقـوق المـرأة، واتفاقيـة سـيداو، وتقريـر الظـل لاتفاقيـة سـيداو، والقانـون الـدولي، وقـرار 1325؛ جميعهـا تحتـاج إلى مراجعـة في ضـوء المسـتجدات، لكـن مـع التمسـك بالإنجـازات والمكاسـب التـي تحققـت للمـرأة. أُضيـف إلى هـذه المرجعيـات «وثيقـة إعـلان الاسـتقلال» الفلسـطينية، و«الخطـة الإسـتراتيجية الوطنيـة لمناهضـة العنـف ضـد النسـاء 2011-2019»، إذ يكـون الانطـلاق مـن مبـدأ المسـاواة المطلقـة، وبالعـودة إلى مـا جـاء في وثيقـة الاسـتقلال.

ورأت مشـاركة أن الخطـاب النسـوي يجـب أن يعـبر عـن حيـاة المـرأة والتحديـات التـي تواجههـا «قـد يصـل [الخطـاب النسـوي] الدنيـا ولا يصـل النسـاء. النسـاء تقتنـع عندمـا تـرى أن الخطـاب يعـبر عـن حياتهـا وتحدياتهـا». واقترحـت مشـاركة أخـرى قائلـة «إذا كنـا علمانيـات خطابنـا ينطلـق مـن هنـا، لا يوجـد خطـاب حقوقـي، بـل يوجـد خطـاب مُجَـذّر أكـثر، خطـاب يطالـب بالتغيـير، حركـة اجتماعيـة تناضـل مـن أجـل التغيـير الجـذري، تسـتند بشـكل أسـاسي إلى المسـاواة التامـة».

تـدلّ الآراء التـي سُجِّـلت أعـلاه عـلى أنـه لا يوجـد توافـق واضـح حـول مـا يجمـع المتحـاورات في مـا يتعلّـق بنقطـة الانطـلاق، بـل دلّـت عـلى تنـوع واسـع في الخلفيـات الفكريـة والمنهجيات والتوجهـات. بعـض المشـاركات في الحـوار يفضـل تصـور حقوقـي ديمقراطـي للخطاب النسـوي، بينـما انطلقـت أخريـات مـن تصـور اجتماعـي ديمقراطـي، والبعـض الآخـر مـن تصـور علـماني يركـز عـلى تغيـير اجتماعـي، وهنالـك مـن انطلقـن مـن تصـور حقوقـي ديمقراطـي للخطـاب النسـوي، وغيرهـن انطلقـن مـن تصـور اجتماعـي ديمقراطـي جـذري يسـتند إلى المسـاواة التامة.

ولكـن ظهـر واضحـاً أيضـاً أن هنـاك أسسـاً مختلفـة يمكـن أخذهـا بالاعتبـار في تطويـر الخطـاب النسـوي، وهـي الاسـتفادة مـن الإنجـازات التـي تحققـت، مثـل التوقيـع عـلى اتفاقيـة سـيداو، وتبنـي قـرار 1325، و/أو الاسـتفادة مـن المرجعيـات القائمـة، مثـل وثيقـة الاسـتقلال، ووثيقـة حقـوق المـرأة، واتفاقيـة سـيداو، وتقريـر الظـل لاتفاقيـة سـيداو، والقانـون الـدولي.

سابعاً: الخطاب الذكوري والتعامل مع النساء وقضايا المرأة

طيلـة الورشـات الأربـع، تـرددت آراء حـول مـا أفـرزه المجتمـع الفلسـطيني مـن توجهـات وفكـر وسـلوك ذكـوري وتأثيراتـه عـلى النسـاء في جميـع وجهـات نضالهـنّ. والغريـب في الأمـر، أن هـذه التوجهـات والفكـر والسـلوك الذكـوري تمتـد منـذ بدايـة نضـال النسـاء في بدايـة القـرن العشريـن وحتـى اليـوم.

عنـد مراجعـة بعـض الدراسـات وبعـض الأبحـاث التـي تناولـت تاريـخ الحركـة النسـوية مـن منظـور نسـوي، تـبرز أمثلـة عـدة تؤكـد ذكوريـة الحركـة الوطنيـة ومنظمـة التحريـر والقيـادة الوطنيـة الموحـدة أثنـاء الانتفاضـة الأولى، وكذلـك مؤسسـات السـلطة الفلسـطينية منذ تشـكلها في العـام 1994 وحتـى هـذا التاريـخ، عـلى مسـتوى الممارسـة، وعـلى مسـتوى الخطـاب. مـن هـذه الأمثلـة مـا يـأتي:

بالرغـم مـن أن الثـورة الفلسـطينية ومنظمـة التحريـر سـهلتا دخـول النسـاء إلى مجـالات متعـددة في الحيـاة العامـة، بمـا فيهـا العسـكرية والعمـل والسياسـة وغيرهـا، إلا أنهـا - أي الثـورة - «تعاملـت مـع هـذه التغـيرات الاجتماعية»«بالارتجـال» ورد الفعـل» (جـاد، ص 29). تستشـهد جـاد أيضـاً باقتبـاس الغنيمـي لتحليـل قدمتـه رئيسـة الاتحـاد العـام للمـرأة عصـام عبـد الهـادي آنـذاك بقولهـا «ومضـت رئيسـة الاتحـاد التـي كانـت متأثـرة بالنسـاء الماركسـيات في الثـورة لتفصيـل ثلاثـة أشـكال لاضطهـاد النسـاء «ارتهانهـن مـن قبـل الرجـال والمجتمـع والاحتـلال». وتستشـهد أيضـاً باقتبـاس الغنيمـي لتحليـل قدمتـه ميّ الصايـغ أن »المـرأة مـا زالـت في الثـورة، وحتـى في ممارسـتها للعمـل العسـكري، مـادة دعائيـة للتنظيـم، وليـس تطويـراً لوضـع النسـاء وإعطائهـن دورهـن الحقيقـي، ومـا زالـت رصيـداً احتياطيـاً في التنظيـمات لاسـتغلال الرجـل» (جـاد، 2008، ص 29).

بالرغم من الدور الكبير والمتعدد الأوجه الذي لعبته النساء أثناء الانتفاضة الأولى، سواء من خلال الفعاليات السياسية والنضالية المتنوعة، من التظاهر ومواجهة جنود الاحتلال إلى دعم مقاطعة البضائع الإسرائيلية والعصيان المدني، أو تنظيم وقيادة اللجان الشعبية، غير أنه لم يُترجم إلى تحولات رئيسة مرجوة في وضع المرأة تماثل أو تقترب من تماثل جهودها.

كانت الإنجازات بسيطة لم تغير في السلوك والتوجه الأبوي، الأمر الذي انعكس في خطاب بيانات القيادة الوطنية الموحدة، سواء بمخاطبة النساء كتابعات للرجل (أمهات وبنات وأخوات وزوجات) وليس كفاعلات مستقلات الكيان، أو إقصائهن عن مجموعات الطلبة والعمال والتجار ... إلخ، عند مُطالبة هذه المجموعات بالقيام بفعاليات أو عند الإشارة إلى دورهن، حيث اعتبرن مساندات ومساهمات في تقوية أوصال الانتفاضة وليس كشريكات في النضال فيها (جاد، ص 32).

أما في ما يخص تعامل مؤسسات السلطة الوطنية مع النساء وقضايا المرأة، فهو ليس بحاجة إلى دراسات تثبت ذكوريته. لقد طرحت المشاركات في الحوارات نماذج عديدة دالة على ذلك، كعدم اكتراث المجلس التشريعي [غالبيته من الذكور] البت في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، حيث بقي قانون الأحوال الشخصية من قبل الانقسام في درج المجلس التشريعي، وعدم تطبيق الأحزاب للكوتا النسائية التي التزمت بها في انتخاباتها الداخلية، وعدم تفعيل الاتفاقيات التي تنتصر للمرأة والتعامل مع النساء النشيطات ذوات الشخصية القوية باستهزاء وبعدائية، وممارسة إقصاء النساء عن المناصب العليا لاتخاذ القرار وغيرها من الأمثلة التي ذكرت في معرض الورقة هذه سابقاً.

ومؤخراً تهنئة الرئيس محمود عباس على «الفيسبوك» للنساء في عيد المرأة «إلى حارسات الوطن نساء وأمهات كل عام وأنتن بخير».

ولكن ما كان مثيراً للاستغراب هو الخطاب الذي استخدمه المشاركون الذكور في الجلسة الأخيرة للمائدة النسوية. لقد دُعي العديد من الرجال من القوى الوطنية والأحزاب السياسية باعتبارهم شركاء، حيث عُقدت المائدة النسوية هذه تحت عنوان «خطاب

نسوي توافقي وشراكة وطنية مجتمعية» ليساهموا بآرائهم ومقترحاتهم كشركاء.

لبى الدعوة عدد قليل منهم، ولكن تضمنت اللغة التي استخدمها البعض عبارات تدل على مفاهيم وتوجهات ذكورية تشير إلى دورهم في «المساعدة» والإدلاء «بالنصائح» وعرض إنجازاتهم علّها تكون «نماذج يحتذى بها» لتحقيق إنجازات. على سبيل المثال، علّق أحد المشاركين «إذا أنتوا النساء مش متفقات كيف بدنا احنا نساعدكم؟» بالرغم من أن هذا التعبير جاء بأسلوب المزح، لكنه أيضاً يدل على مدى أخذ القائل بجدية الموضوع في جلسة نقاش وحوار جدية.

وفي عرض أحد المشاركين تحليله لما يجري على الصعيد الوطني العام، استخدم صيغة الجمع مؤكداً أنه «علينا وضع خارطة طريق جديدة ... وكيف نضع خطوات مستقبلية نرقى بمستوانا على المستوى الوطني..»، وعندما انتقل إلى الحديث عن الخطاب النسوي استخدم أسلوب النقد والتوجيه «هذا الخطاب النسوي التوافقي ما أعجبنيش، ليش ما أعجبني... الفصائل تتوافق، الكل يتوافق ... بعرفش مين مش متوافق. انتوا النساء بتمثلوا الفصائل خلوا العنوان لغيركوا ... خلّوا اللغة بينكوا لغة وحدوية...».

كما تكرر أيضاً استخدام آخرين لعبارات مثل «المرأة يجب أن تشكل... يجب على المرأة أن ... الأساس ثقة المرأة بنفسها ... أنا نصيحتي ...». كان موقف النساء من هذا الخطاب احتجاجياً إما بأسلوب مباشر «عندي ملاحظة للأخ فلان. أنا كثير بحتج على طريقته في مخاطبتنا كنساء هي لا تعكس شراكة أو توافق. هي تعكس خطاباً ذكورياً تقليدياً «إعملن وسويين»، رجاء تحاول تغيير في الخطاب اللي بتقوله». أو بأسلوب غير مباشر «اللغة المستخدمة في هذه الجلسة فيها تحميل مسؤولية للنساء... هذا يجب أن يتغير... من يوم ما خلق العمل النسوي ونحن نعمل على تدعيم المرأة وتمكينها وزيادة معرفتها وانخراطها ... على مستوى الأداء وعلى مستوى المعرفة. هذا شيء مفهوم ضمناً لنا ومش بحاجة لحدا يقولنا إياه ... أي مشورة أو نصيحة من إطار أو رجل أو يعتبر نفسه نسوي يجب أن توجه باسمه».

اتفقت المشاركات على أن المجتمع الأبوي والثقافة الذكورية من المعيقات التي تعترض تقدم المرأة، وخاصة في المشاركة السياسية.

أوضحت مشاركة قائدة في أحد الأحزاب أنه في مجتمع ذكوري تستخدم إستراتيجيات بوعي أو من دون وعي تقلل من شأن النساء والدور الذي يقمن به، وذلك إما بإلقاء اللوم عليهن، أو بالاستهزاء بفكرة طرحتها إحداهن، أو بإجهاض أفكار يطرحنها بحجة المجتمع - الثقافة - والعادات والتقاليد، وغيرها من الإستراتيجيات.

قد يكون معظم من استخدم خطاباً أبوياً/ذكورياً قد استخدمه من دون قصد، لأن المنظومة الثقافية التي تشرّبوها كثيراً ما تبقى في اللاوعي. لذلك من الضروري أن يحاول ويحرص النسوي والحزبي المؤمن بالعدالة والمساواة للمرأة على تغيير خطابه من ذكوري إلى الشراكة.

ثامناً: المفاهيم

تكرر في الورشتين الثانية والرابعة أن ما يجري اليوم في حوارات المائدة النسوية تكرار لما حصل في السابق. ولكن في واقع الأمر لا تدل الحوارات إلى أن جهود الحركة النسوية قادت إلى مفاهيم عُرّفت بوضوح ليرتكز عليها الخطاب النسوي. كما أوضحت عبد الهادي أن هذه الحوارات دائماً مفيدة جداً وليس تكراراً لما سبق، لأنها تدل على النقص الموجود. ينقصنا التوافق على المفاهيم. ما زال هناك غموض وعدم اتفاق على مفاهيم أساسية.

كان هناك طرح متكرر يقضي بأن الخروج بخطاب نسوي مشترك يتطلب الاتفاق على أُسس هذا الخطاب لتُشكل إطاره المفاهيمي. ولكن لم يكن هناك نقاش وحوار مستفيض حول ما الأسس المفاهيمية المشتركة لهذا الخطاب. لقد تم التطرق وبشكل متفرق عبر الجلسات المختلفة لبعض المفاهيم، وظهر اختلاف بين المشاركات حول البعض الآخر. وقد كان من ضمن التوصيات من أطراف عدة أن هناك ضرورة لتحديد المفاهيم مستقبلاً بشكل تتوافق عليه الأطراف المختلفة لإنتاج خطاب نسوي توافقي، وقد تضمنت ما يأتي:

- هل لدينا حركة نسوية أم حراك نسوي؟
- ما الفرق بين الرؤية والخطاب؟

- مـا المقصـود بالتحـرر، والتحريـر، والتحـرر مـن الاحتـلال، والتحـرر الشـخصي، وتقريـر المصـير كدولـة، وتحـرر النسـاء؟
- أي عدالـة ومسـاواة نريـد تحقيقهـا: العدالـة الاجتماعيـة عـلى أسـاس طبقـي، أم العدالـة للفقـراء، في الأجـور، أم في الضـمان الاجتماعـي؟
- العدالة السياسية؟ العدالة الشاملة؟ العدالة الانتقالية؟
- الفرق بين المجتمع الذكوري والثقافة الذكورية.
- التوجه الحقوقي: على ماذا يرتكز وماذا يحقق؟
- الخطـاب التوافقـي: هـل يرتكـز عـلى العموميـات، أم عـلى قواسـم مشـتركة واضحـة التعريـف؟ هـل هـو توافقـي عـلى قضايـا مجتمعيـة أم وطنيـة؟
- النخبة: من يشكل النخبة، وما دورها على الصعيدين الوطني والنسوي؟

في الجلسـة الختاميـة للمائـدة النسـوية 2017 لخصّـت عبـد الهـادي أهميـة تنظيـم هـذه المائـدة والآفـاق التـي طُـرحت للتطويـر. وقالـت كلـما جـرى نقـاش نشـعر أن الحـوار يحتـاج إلى المزيـد. هـذا بحـد ذاتـه أكـثر إيجابيـة مـن سـلبية. نتخيـل أننـا متفقـات، ولكـن في الواقـع نحـن غـير متفقـات. نحـن نلقـي بـذرة وأزهـرت دلّـت أن الموضـوع بحاجـة إلى نقـاش أكـثر وأعمـق.

تاسعاً: الأمور المتوافق عليها وغير المتوافق عليها

1. ملامح ماهية الخطاب النسوي

أوضحـت عبـد الهـادي أنـه تـم التوافـق عـلى ماهيـة الخطـاب النسـوي، رغـم أننـا اسـتخدمنا عبـارات مختلفـة، وأضافـت:

- خطابنا تحرري، نحن في مرحلة تحرر وطني: نستنهض المشروع الوطني.
- الموضوع السياسي: دحر الاحتلال وإنجاز المشروع الوطني.
- خطابنا اجتماعي: لم يكن بمعنى الخيري - الإنساني، كان بمعنى التغيير الاجتماعي.

- خطابنا حقوقي: حقوق النساء حقوق إنسان.
- خطابنا ديمقراطي: كثيراً تحدثوا عن الديمقراطية دون ذكر المصطلح. هل يمكن أن تكون هناك مشاركة وشراكة دون ديمقراطية؟

نواجه الفردية بالشراكة، والانتخابات مجرّد آلية لتحقيق الشراكة والمشاركة. المشاركة جوهر الديمقراطية، دون ديمقراطية لن نصل إلى شيء في الموضوع السياسي، أو الاجتماعي، أو الحقوقي.

2. مرجعيات الخطاب النسوي:

- توافق واضح حول ضرورة تجنب إنتاج خطاب نسوي غير متأثر بالخطاب الحزبي.
- لا يوجد توافق على الاستفادة من الإنجازات التي تحققت، مثل التوقيع على اتفاقية سيداو، وتبني القرار 1325، و/أو الاستفادة من المرجعيات القائمة، مثل وثيقة الاستقلال، ووثيقة حقوق المرأة، واتفاقية سيداو، وتقرير الظل لاتفاقية سيداو، والقانون الدولي.
- لا يوجد توافق واضح بين المتحاورات حول ما يتعلّق بنقطة الانطلاق لتطوير الخطاب النسوي، إذ كان هناك تنوع واسع في الخلفيات الفكرية والمنهجيات والتوجهات.

3. توسيع الحوار وتوسيع إطار الحركة النسوية:

من خلال ضم فئة الشباب، خاصة الشابات، وفئة الرجال، إذ إن الفئتين عنصران مهمان في تحديد الخطاب النسوي لمائدة السلام، ومن ثم أيضاً دمج الفئتين في الحركة النسوية لتحمل قضايا المرأة والسير في تحقيق التحرر الوطني والاجتماعي والحقوقي والديمقراطي، إضافة إلى ضرورة إشراك نساء من القاعدة الجماهيرية.

4. المشاركة السياسية:

تم التوافق على مفهوم المشاركة السياسية بحيث يعني إشراك النساء في كل مواقع صنع القرار، على أن تكون:

- مشاركة نوعية لا رقمية.

- فاعلة وفعّالة لا تكميليّة أو تجميلية.
- تتعـدى المشـاركة بالانتخابـات العامـة لتصـل كل المسـتويات في المؤسسـات النسـوية والعامـة، المختلطـة والذكوريـة.

5. نظام الكوتا النسائية:

لم يتم التوافق على قضية نظام الكوتا:

- إلى أي مدى تخدم المشاركة السياسية للنساء؟
- هل يجب الإبقاء عليها؟
- هل يجب توسيعها؟
- هل يجب أن تكون كوتا بالمناصفة أم مجزأة؟

6. معيقات أمام المشاركة السياسية

كان هنـاك توافـق تـام حـول وجـود عوامـل مجتمعيـة وثقافيـة، بمـا فيهـا النظـام الأبـوي الـذي يمارسـه معظـم الرجـال، والعديـد مـن النسـاء تقـف عائقـاً أمـام المـرأة والحركـة النسـوية، وبـأن النظـام الأبـوي يسـيطر عـلى توجهـات وممارسـات الأحـزاب السياسـية التـي اعتبرتهـا النسـاء أكـبر العقبـات أمـام المشـاركة السياسـية.

تمثلـت توجهـات الأحـزاب السياسـية في: إقصـاء النسـاء عـن جميـع دوائـر العمـل السـياسيِ؛ عـدم الالتـزام بحمـل قضايـا المـرأة وإعاقتهـا مـن تحقيـق الإنجـازات؛ إنـكار جهودهـا وعـدم تقديـر مسـاهماتها؛ تولـد شـعور لـدى النسـاء بالاغـتراب عنهـا.

كان هنـاك توافـق بـأن المـرأة وبعـض المؤسسـات النسـوية أحيانـاً تتـصرف بعقليـة ذكوريـة وتمـارس الإقصـاء والاسـتحواذ عـلى المناصـب، إضافـة إلى ابتعـاد الحركـة النسـوية عـن الجماهـير بخطابهـا وممارسـتها.

7. المفاهيم:

لا يوجد توافق واضح حول مفاهيم عدة، فيما عدا مفهوم المشاركة السياسية للمرأة.

التوصيات والآليات

توسيع دائرة النقاش والحوار:

- لتضم القاعدة الجماهيرية من النساء اللواتي تعمل معهن المنظمات والمؤسسات النسوية، إذ لا بد أن لهنّ وجهات نظر وتحديات مختلفة عن المشاركات في مائدة السلام، واللواتي وُصِفن ووصفن أنفسهن بالنخبة، وبالتالي يجب مشاركة نساء القاعدة الشعبية.

- لتضم الرجال، إذ إن قضية النساء قضية مجتمعية، وبالتالي قضية الرجال كما النساء، إضافة إلى أن العمل مع الرجال ضروري للضغط من أجل تنفيذ توصياتنا وتحقيق أهدافنا كنساء.

- لتتم بلورة نقاط الالتقاء (أربع ورشات حوارية غير كافية) من خلال الحوارات، وباتباع أسلوب جذري ثوري يقود إلى التغيير الاجتماعي.

- أن يوضع في كُتيب ما تم التوافق عليه، ثم يناقش على طاولة تُدعى إليها الأحزاب السياسية والقوى الوطنية والرجال والشباب حتى يناقشوا ما ورد فيه. هذا يعزز القناعة لديهم ويصبح جزءاً من النهج. وهناك حاجة إلى المزيد من موائد الحوار الثنائية والثلاثية والرباعية ... إلخ.

الاهتمام بجيل الشباب:

- يجب العمل على تشكيل أطر جديدة، أطر مدنية لا طائفية، تجمع الشبان والشابات، مثل حراك «بيروت مدينتي» في لبنان.

- يجب التوجه إلى فئة الشباب وتثقيفهم بمواضيع مثل حق العودة، بدأنا وسوف نعمم التجربة. هناك جهل لدى الشباب بتاريخهم، مما يشكل خطراً كبيراً إذا استمر هذا الوضع.
- يجب تطوير برامج تحفيز للشباب ليأخذوا دوراً في الجامعات، والتركيز على تطوير مهارات حياتية من أجل تمكينهم من إجراء الحوارات.

الحركة النسوية: نحن في الحركة النسوية علينا:

- أن نقف ونرتب بيتنا الداخلي. لقد قامت مؤسسات عدة بتقييم تجربة النساء اللواتي وصلن إلى المجالس المحليّة، ولكن لم تُتَخذ إجراءات بعدها. لذلك يتوجب الخروج من دائرة الفعل وردة الفعل ورفع وعينا حتى نواكب التطورات والمستجدات.
- أن نلجأ إلى نساء في مواقع اتخاذ القرار لمناقشة تجاربهن، والتعرف إلى النجاحات التي حققنها، والمعيقات والتحديات التي واجهتهن، وكيف تعاملن معها.
- العمل على جعل القضايا النسوية قضايا مجتمعية. قضايا المرأة هي قضايا كل المجتمع وليست قضايا الحركة النسوية وحدها. لذلك يجب إشراك الرجال والالتفات إلى الشباب والشابات ومحاولة إشراكهم.
- الالتفات إلى ما سُمّي بـ«السواد الأعظم» من النساء والعمل معهن، حيث يشكلن نقاط الضعف والقوة في نفس الوقت.
- إعداد نماذج نسوية قادرة على مواجهة التحديات بالتوازي مع الكوتا، 20-30% وقادرة على النهوض بوضع المرأة.
- العمل على رقيّ الحركة النسوية أو الحراك النسوي وفقاً للمرحلة، سواء كانت مرحلة التحرر أو مرحلة بناء الدولة.
- أن نرجع لقراءات في مجال الفكر النسوي ونناقش رؤيتنا لهذا الفكر.
- دراسة التجارب المضيئة في تحقيق حقوق المرأة، مثل تجربة تونس التي صادقت

على مرسومين: زواج المسلمة من غير المسلم، والمساواة في الإرث. تونس لديها مجتمع مدني قوي، بالإضافة إلى اتحاد الشغل، فضلاً عن وجود تعاون بين الأحزاب هناك.

- العمل على استمرار اللقاءات ما بعد انتهاء حوارات المائدة النسوية، ربما شهرياً، أو لبحث المستجدات.
- العمل على مراجعة وثيقة حقوق المرأة الآن بعد التوقيع على اتفاقية سيداو دون تحفظ لأنها صدرت قبل التوقيع على الاتفاقية.
- العمل على قضايا تخص المجتمع ككل إلى جانب قضايا المرأة، فعلى سبيل المثال في قضية المنشد ونيفين العواودة كان يجب أن يثار الموضوع ويطرح التساؤل مع الجهات التي وقعت على اتفاقيات حول من المسؤول عن البت في دور المنشد: هل هي دار الفتوى أم أن المستوى قانوني؟

التغلب على عقبات المشاركة السياسية

أولاً: للتعامل مع الإقصاء داخل الأحزاب يجب:

- فتح حوارات ونقاشات داخل الأحزاب بصورة دائمة، ورفض الإقصاء داخل الأحزاب، خطاباً وممارسة، لتحقيق مشاركة النساء في الحزب.
- رفع مستوى الضغط في الأحزاب بتكاتف النساء لتحقيق الكوتا. وبما أن المرأة مكوّن أصلي في المجتمع والأحزاب السياسية، لذا يمكن الانسحاب من الأحزاب ... ننسحب أو تتضمن الأحزاب مشاركتنا الفاعلة.
- العمل على القاعدة الجماهيرية باستمرار التعبئة وإعادة التعبئة، وباستخدام خطاب تنويري، ثم يتبعه ضغط شعبي من نفس القاعدة الجماهيرية.
- تشكيل ائتلاف نسوي ومتابعة التجارب المضيئة في حياة النساء المتمكنات في الأحزاب.
- استخدام الإعلام.

ثانياً: للتعامل مع الإقصاء على المستوى الوطني - السياسي يجب:

- على النسويات متابعة القضايا النسوية فور بلوغهن مراكز سياسية اجتماعية من شأنها أن تعزز من دور المرأة بدلاً من الدخول في حالة سبات، أو المشاركة تحت ظل الرجال. يجب أن تكون المرتكزات النسوية في أي عمل سياسي مبنية على حقوق المرأة وما تم التوقيع عليه في اتفاقية سيداو.
- العمل على الحد من تأثير الأحزاب سلباً على دور النساء في الحياة السياسية، وهنا أيضاً يجب رفض الإقصاء خطاباً وممارسةً.
- رفع مستوى الضغط على الأحزاب لتبني أولوية تم الاتفاق عليها، كتنظيم مسيرة للضغط على الأحزاب، والضغط على المجتمع كوسيلة للضغط على الأحزاب.
- الضغط على الأحزاب لإعداد برنامج اجتماعي، لا سيما أنّ كل الأحزاب تفتقر إلى ذلك.
- أن يستجيب الاجتماعي لقناعة أعضاء المؤسسة/المنظمة وقناعة جمهور أوسع، وإلا كيف يمكن لنا أن نحمله؟
- تشكيل مجموعات ضغط للوصول إلى مراكز صنع القرار وإعلاء صوت النساء، وتواصل الاجتماعات والنقاش حول المواضيع السياسية الديمقراطية. فيجب إسماع صوتنا فهو غير مسموع.
- الفصل بين الدولة والدين في الدستور. إذا كان دين الدولة هو الإسلام هذا ينعكس على الأحوال. ماذا يتغير من الدستور؟ وما سوف ينعكس سلبياً على النساء؟

الشراكة المؤسسية

- الاجتماع مع الأحزاب والقوى الوطنية، والعمل على تشكيل مجموعات ضغط سياسية (لوبي سياسي)، وفتح حوارات داخلية مع كل القوى لمناقشة قضايانا كنساء.
- يجب التعامل مع الخطاب الفلسطيني العام من حيث النضال لدخول النساء إلى

المناصب العليا في الحوارات، ورسم السياسات، واتخاذ القرارات والتأثير عليها.

- لمواجهة تحديات المرحلة القادمة، يجب التركيز على ضرورة العمل الجماعي وتكثيف الجهود النسوية، مع العمل على إشراك النساء الأخريات (من خارج الحركة النسوية والأحزاب). علينا أن نطرح السؤال حول التحديات التي سنواجهها، وكيف يمكن مواجهتها في المرحلة القادمة؟

- ألا نحدد حركتنا بالانتخابات العامة، بل على مستوى المؤسسات النسوية، والأحزاب السياسية، والمجلس التشريعي، والمجلس الوطني، والمجلس المركزي. لتعزيز مشاركة المرأة يجب أن ننطلق من قوانين الانتخابات العامة والخاصة.

- التشبيك على قضايا متوافقين عليها، ونترك القضايا الخلافية.

- الدعوة إلى تعزيز المشاركة بين الأطر النسوية والجمعيات في داخل أراضي 48 على أسس وطنية، لا سيما في ظل الفراغ السياسي، وإقصاء النساء، كما هو الحال في لجنة المتابعة العليا الخالية من النساء.

- يجب أن نتحاور في أحزابنا ونعقد طاولات مستديرة طوال السنة. فيجب أن نعدّ أنفسنا للمرحلة القادمة. تبدأ الطاولات في الأطر السياسية المختلفة، فهناك حزبيات وغير حزبيات وشابات مثقفات ومتقدمات على القيادات، ومن الأسهل العمل على إيجاد القواسم المشتركة أكثر ممّا يفرقنا.

- يجب أن نأخذ وثيقة حقوق المرأة كنقطة الانطلاق، نبدأ بمراجعتها وتطويرها.

أين سيصل الخطاب؟

- يجب الاهتمام بالمناهج وأساليب التعليم ومراكز التواصل الاجتماعي، وكيف نصل إلى الشرائح المجتمعية.

- يجب مراجعة المناهج في التعليم والثقافة، وتضمين خطاب تنويري، والضغط على التربية والتعليم من خلال وثيقة الاستقلال.

- عندما تصدر وثيقة الآليات هذه يجب أن توزع على الإعلام مع قائمة أسماء لنساء مستعدات للحديث والدفاع عنها، ثم تحصل لقاءات وبرامج في الإعلام حولها.
- مهم جداً التواصل من خلال هذا الخطاب عبر دمجه في السياسات العامة للتأثير على التربية والتعليم والهيئات الإدارية والنقابية والأحزاب.

هوامش الكتاب

1. يستشهد تقرير الإسكوا بتحذير الأمم المتحدة وبتقرير صدر عن منظمتي الـ OCHA UN Women and في العام 2015 أن معدلات وفيات الأمهات التي انخفضت في العقود الماضية قد ارتفعت بشكل حاد بعد عدوان العام 2014، وأن نسب وفيات الأمهات وحديثي الولادة التي سجلت منذ منتصف العام 2014 تدل على زيادة مضاعفة عن سابقيها (تقرير الإسكوا، ص 30).

2. تستشهد منظمة MAP برواية امرأة من قطاع غزة مريضة بسرطان الثدي حصلت على تصريح للمرور من الضفة إلى القدس لإجراء عملية استئصال السرطان، وبعدها قرر الأطباء أنها بحاجة إلى 11 جلسة بالعلاج الكيميائي في مستشفى النجاح في نابلس. حصلت المريضة على تصاريح لأخذ سبع جلسات، وحرمت من العلاج في الجلسة الثامنة لعدم حصولها على تصريح، ولم تتمكن من الحصول على موعد جديد.

3. وثق الدراسات والإحصاءات الرسمية أن معدّل مشاركة المرأة في سوق العمل لا يزيد عن 17.5%، وهذا أدنى من معدلات مشاركتها في العمل على المستوى الإقليمي والدولي. وكذلك الأمر فإن معدل البطالة ومعدل البقاء خارج سوق العمل للنساء الفلسطينيات هو أعلى بكثير من معدلات الرجال. وكثيراً ما تتلقى أجوراً أقل من التي يتلقاها الرجال، إضافة إلى أن أكثر النساء تعليما أكثرهن بطالة، ويستغرقن وقتاً أطول من الرجال للعثور على فرص عمل، وأن أعلى نسبة بطالة هي بين النساء ذوات الإعاقة. وتشير الدراسات إلى أن أهم الأسباب التي تبقي النساء بين سن 24-54 خارج سوق العمل هي الأعمال المنزلية ورعاية العائلة.

كـما تواجـه النسـاء صعوبـة في «الحصـول عـلى الائتـمان المـالي والوصـول إلى تطويـر الأعـمال التجاريـة والمعايـير الاجتماعيـة والثقافيـة التـي تشـمل: «التحيـزات المجتمعيـة المجحفـة، والهيمنـة الذكوريـة، والأعـمال والالتزامـات المنزليـة، والعنايـة بالأطفـال ...» تعنـي محدوديـة قـدرة النسـاء عـلى الوصـول إلى الملكيـة أنهـن سـيواجهن مصاعـب في وضـع الضمانـات اللازمـة للحصـول عـلى قـروض تجاريـة» (تقريـر الإسـكوا، ص 20-21).

4. ذكـر مفيـد جلغـوم (2005) أسـماء ثـلاث نسـاء حزبيـات اعتقلـن أثنـاء التظاهـرات هـن: وداد قمـري، سـعاد هريشـة. كانـت رجـاء أبـو عماشـة شـهيدة الحركـة الطلابيـة والحـزب الشـيوعي فتـاة فلسـطينية سـقطت أثنـاء التظاهـرات المطالبـة بإسـقاط حلـف بغـداد.

5. توجـد في الضفـة الغربيـة ثلاثـة مقترحـات، هـي: قانـون جديـد مقـترح مـن ديـوان قـاضي القضـاة، وطُـرِح للتشـاور قبـل سـنوات عـدة؛ وآخـر أعـده ائتـلاف قانـون الأسرة المكـون مـن منظـمات حقـوق الإنسـان ومجموعـات نسـوية عاملة عـلى قضايـا الأحوال الشـخصية وممثلـين عـن وزارة شـؤون المـرأة وديـوان قـاضي القضـاة، ولا يـزال قيـد الإعـداد قانونـاً؛ والثالـث، وثيقـة أصدرهـا ائتـلاف مـن منظـمات المجتمـع المـدني ووزارة شـؤون المـرأة في العـام 2008 تـرسي معايـير الإصـلاح، ودعيـت هـذه الوثيقـة باسـم «وثيقـة حقـوق المـرأة» (ريـم البطمـة، خبـيرة وباحثـة قانونيـة، تقريـر الـ UNDP، آذار 2013، ص 22).

6. أُقـرّ بعـد جـدل معمـق حـول النظـام الانتخـابي الأنسـب للسـياق الفلسـطيني. وتركـز جـزء مـن هـذا النقـاش عـلى المشـاركة السياسـية للمـرأة. وهـدف القانـون الجديـد إلى تعزيـز دور الأحـزاب السياسـية مقابـل الأطـر التقليديـة في الحيـاة السياسـية الفلسـطينية، وسـعى إلى توسـيع مشـاركة المـرأة السياسـية، ووضـع القانـون نظامـاً انتخابيـاً مختلطـاً يجمـع بـين القوائـم الحزبيـة ونظـام الدوائـر الانتخابيـة. كـما أوجـد حصـة دنيـا (كوتـا) بنسـبة 12% لضـمان مشـاركة النسـاء، فارضـاً عـلى كل حـزب سـياسي أن يـدرج امـرأة واحـدة عـلى الأقـل، ضمـن أول ثلاثـة أسـماء عـلى القائمـة، وضمـن الأسـماء الأربعـة التـي تليهـا، وضمـن كل مجموعـة مـن خمسـة أسـماء تـلي ذلـك.

لقـد انتقـدت المجموعـات النسـوية هـذه الكوتـا، معتـبرة أنهـا منخفضـة أكـثر مـما ينبغي،

ودعت العديد منها إلى تخصيص نسبة 20% للكوتا كحد أدنى (ريم البطمة، ص 31).

7. تشير البطمة إلى «أن مشروع قانون العقوبات الذي صاغته اللجنة الوطنية في 2010-2011 يدمج العديد من هذه المطالب. فهو يجرم التحرش الجنسي والعنف الأسري، ويضع قواعد جديدة لحماية المرأة من العنف، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداءات الجنسية، ويضع إجراءات خاصة لمعاجلة الجرائم التي ترتكب بحق الأطفال، بما في ذلك التعدي الجنسي، ويفرض جزاءات خاصة على تزويج من هم دون سن الثامنة عشرة ما لم يتم الحصول على إذن القاضي وموافقة ولي القاصر، وينص على إعفاءات من العقوبة القضائية للأشخاص الذين يدانون بارتكاب جريمة قتل مدعين أنهم قاموا بفعلتهم في سبيل صيانة «شرف الأسرة». كما يفرض مشروع القانون عقوبة خمس سنوات كحد أدنى على جريمة القتل» (ريم البطمة، ص 27).

8. أضاف السفير منصور «كما تحدد خطة العمل (2017-2019)، التي اعتمدتها الحكومة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني، ثلاثة أهداف رئيسية، هي: ضمان حماية النساء والفتيات على الصعيدين المحلي وفي مواجهة الاحتلال الإسرائيلي؛ ضمان المساءلة من خلال الآليات الوطنية والدولية، مع التركيز بوجه خاص على الجرائم والانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال؛ تعزيز مشاركة المرأة السياسية في صنع القرار على المستويين الوطني والدولي (وكالة معاً، 2017/10/30).

9. تضمنت الآراء: المشاركة السياسية هي إشراك النساء في كل مواقع صنع القرار؛ يجب أن تكون فعّالة وألا تأخذ مجرد دور تكميلي. لغاية الآن بكل إمكانيتنا لم نتمكن من صناعة القرارات وإنما نقوم على تنفيذها؛ بما أن دور النساء في صنع القرار هو تكميلي وتجميلي، لذلك **يجب إضافة كلمة فعّالة - مشاركة فـّعالة؛** يجب أن لا نحدد المشاركة بالانتخابات العامة بل أن تكون على مستوى المؤسسات النسوية، والأحزاب السياسية، والمجلس التشريعي، والمجلس الوطني ... إلخ. وأن ننطلق من قوانين الانتخابات العامة والانتخابات الخاصة؛ يجب أن تأخذ المرأة الدور الوطني بأبعاده المختلفة من أجل التحرر، والدور الديمقراطي للدفاع عن الديمقراطية، والدور الاجتماعي للدفاع عن الحقوق الاجتماعية؛ يجب الحذر من أن تقود المشاركة

السياسية بالمرأة إلى أن تقع في فخ الديكور والتشكيلة التجميلية، ويكون تواجدها في هذه المناصب جسدياً لا ذهنياً؛ [وَسَّعَت إحدى المشاركات مضمون المفهوم] إن العمل على المشاركة السياسية يعني إشراك المرأة في لجان المصالحة، والانتخابات بالترشيح والاقتراع، وفي التمكين الاقتصادي، وفي التمثيل القانوني. [المقصود هنا ما يؤثر عل النساء ليس فقط عدم وجودهن في المجال السياسي، بل في جميع المجالات الأخرى]؛ أخيراً، رأت مشاركة في الحوار أن المشاركة السياسية ليست رقمية. لو كانت هناك نساء في المستويات العليا لصنع القرار [مثل لجان المصالحة وما بعدها من تحديد للمستقبل] لن تستطيع واحدة أن تجبر المجتمعين على نقاش موضوع مثل «أي مجتمع نريد».

10. «على مدار 4 سنوات عملت النساء كثيراً على المصالحة، لكن جاءت لجان المصالحة دون نساء. هل لدينا القدرة على تشكيل جماعات ضغط لوصول المرأة إلى الوزارات والمناصب السياسية؟ كيف ندعم النساء الآن لإشراكهن في لجان المصالحة؟ كيف نقدم نماذج نسوية حقيقية؟. الكوتا لم تنجح في توصيل النساء إلى الوزرات والمناصب السياسية العليا ومناصب اتخاذ القرار. لا بد من إبراز نماذج نسوية ذات كفاءة تعمل على خدمة المرأة والمجتمع حيث إن الكوتا لا تضمن دائماً وصول الكفاءات التي ستعمل على خدمة المرأة وتمثيلها. بعدها لا نحتاج إلى الكوتا».

«لقد حصل نقاش في الماضي في الاتحاد العام على موضوع الكوتا. هل نريد كوتا تدريجياً أم نريد المناصفة. «أختلف مع أن النساء غير كفؤات وغير قادرات، هل كل الرجال أكْفاء! يجب أن تكون هناك ثقة عالية بالنساء وبأنفسهن. أطالب بكوتا مناصفة، ووضع تدابير لتطبيقها وهذا دور الأحزاب».

جاء صوت يشير إلى أن «موضوع التفكير بالكوتا حالياً هو مبكرٌ، وخطيرٌ أن نقول إننا لم نعد بحاجة إلى الكوتا، خاصة أننا لا نعرف ما قد ينتج عن المصالحة الوطنية». كما ظهر رأيٌ آخر يقول كي نتحدث عن وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، يجب أن نفعّل المشاركة السياسية للنساء، وبالتالي يجب تفعيل الكوتا أو زيادتها لتزيد مشاركة المرأة في صنع القرار.

11. مـن مشـاركات المتحـاورات في المائـدة النسـوية: نريـد تمثيـلاً حقيقيـاً للنسـاء في رسـم السياسـات العامـة والإسـتراتيجيات. «باختصـار أرى أن المشـاركة السياسـية للمـرأة ضعيفـة، فنحـن أحـوج للحـراك. وأعربـت ثانيـة بـأن «المشـاركة السياسـية ليسـت فقـط المشـاركة في الانتخابـات. السـؤال هـو: لمـاذا فشـلت النسـاء في انتخابـات 2006؟ الفائـزات كـن 17 فائـزة (فـزن عـن طريـق الأحـزاب)، ولكـن عـلى مسـتوى الدوائـر فشـلت. أيـن الحركـة النسـوية وأيـن الاتحـاد العـام مـن هـذا؟»؛ وأضافـت مشـاركة ثالثـة: «تجربتنـا في الانتخابـات السـابقة بتطبيـق الكوتـا بنسـبة 20% لم نُـحَـصّلها، وهـذا ليـس بسـبب الأحـزاب، المـرأة في غـزة أحجمـت عـن ترشـيح نفسـها. هنـاك قصـور تجاههـا. كان الخطـاب يعكـس البعـد الوطنـي بعكـس اليـوم - الخطـاب أصبـح خطابـاً نسـوياً. صـار عندنـا حالـة تقوقـع للحركـة النسـائية عـلى نفسـها، عنـاصر جديـدة تنسـلخ عـن القاعـدة».

وأعربـت مشـاركة أخـرى «نحـن في مرحلـة تختلـف عـن المـاضي كنسـاء وكمجتمـع. عندمـا ننظـر للاتفـاق نـرى أنـه تنافـس عـلى أسـاس حصـص [محاصصـة] لـكل فصيـل. في الجـولات القادمـة لـن يكـون هنـاك سـؤال يخـص قضايـا المجتمـع أو نـوع الدولـة. عـلى المسـتوى الوطنـي يتـم مناقشـة سياسة/سياسـات ومـا تحـت الطاولـة أكـثر بكثـير مـما فوقهـا. يجـب أن تكـون المرتكـزات «وثيقـة حقـوق المـرأة»، ومـدى انسـجامها مـع بنـود اتفاقيـة «سـيداو». يجـب أن نعـود وننبشـها، خصوصـاً مـا بعـد المصالحـة وتوقيـع السـلطة عـلى الاتفاقيـة دون تحفّظـات. المفـروض أن نعـود لمناقشـة القضايـا. هـل نريـد مشـاركة رقميـة؟ أحيانـا مشـاركة المـرأة تظهـر بأنهـا تلبـس ثـوب الذكـور».

كـما عـبرت مشـاركة أخـرى عـن اسـتيائها مـن فهـم تعبـير المشـاركة السياسـية والوصـول إلى مراكـز صنـع القـرار قائلـة: «لقـد مللّنـا مـن هـذا الخطـاب. كلـما صـار شيء في الأحـزاب نقـول أيـن النسـاء. نعـترض عـلى عـدم وجـود نسـاء. أصبـح خطابنـا اسـتجدائياً. هـل نبقـى نجـتر حاليـاً؟ الأهـم مـاذا سـأجني مـن وجـود المـرأة في مواقـع صنـع القـرار؟ الأفضـل أن نـترك المشـاركة السياسـية وننتقـل إلى مـكان نعمـل فيـه عـلى قضايـا اجتماعيـة. الخـوف ليـس مـما سـيأتي، ولكـن مـن فقـدان مـا تحقـق.

12. قدمـت المشـاركة التـي اقترحـت الآليـات الثـلاث توصيـة تفيـد «بمـا أنـه لا يوجـد ترجمـة

لما يتم الاتفاق عليه إلى خطة حتى تعمل عليها جميع النسويات. على سبيل المثال نضع خطة عمل لثلاث سنوات على ثلاث قضايا: في السنة الأولى نعمل على قانون الأحوال الشخصية، مع جميع الأطر والمؤسسات، ومن ثم نقرّه وننتقل إلى قضية أخرى. طبعاً هناك حالات طوارئ تؤخذ بعين الاعتبار (كما حصل مع قضية الأسرى) ولكن بالمجمل القضايا الاجتماعية ليست طارئة. غير أن توصيتها لم تلق استحساناً إن لم يكن معارضةً.

13. أشارت إحدى المشاركات إلى لقاء عُقِدَ في طاقم شؤون المرأة دار النقاش فيه عن علاقة الطاقم بالاتحاد العام للمرأة ومستقبل الطاقم وأولويات عمله. وكانت قضية العلاقة مبهمة على الصعيد العملي؟ وتتساءل ما هو المشترك بين الطرفين. توجد حركة نسوية بمفهوم الحركة النسوية ولا توجد حركة نسوية بمعنى حركة اجتماعية. وأضافت: إن العلاقة بين الأطر والمؤسسات منتقصة. فهناك مثلاً تنافس عند العمل على قضايا متشابهة أو قضايا واحدة. وبالإشارة إلى نهج الحركة النسوية، قالت «نعترض على عدم وجود نساء كلما تشكلت لجنة أصبح فهمنا للمشاركة رقمياً وأصبح خطابنا استجدائياً. المهم: ماذا سأجني من وجود المرأة في مواقع صنع القرار؟ الأفضل أن نترك المشاركة السياسية وننتقل إلى مكان نعمل على قضايا اجتماعية.

وردت على هذا مشاركة من الاتحاد العام للمرأة «نحن كاتحاد عندما نجد مؤسسات متخصصة ننطلق من مبدأ الشراكة في توجهنا إليها. نتوجه إلى أي مؤسسة أكثر معرفة منّا في قضايا معينة للعمل بالشراكة معها». وبالإشارة إلى اللقاء في طاقم شؤون المرأة اعترضت قائلة «ما لم نتحدث عنه هو إلى أي مدى تحدد المؤسسات والمراكز النسوية برامج المجتمع؟ هناك أمور تحققت وعلينا البناء عليها. كما أكدت أن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية هو العنوان لطالما ناقشنا فيه (ووضعنا) آلية على قواسم تفاهم. لا أستطيع أن أقول لا توجد شراكة.

هل معقول أن نقول هناك قضية اجتماعية ونتفق عليها وأن تكون هدفاً للجميع. حتى تكون هناك حركة نسوية موحدة يجب أن يكون هناك خطاب موحد وهذا

[غير موجود]. عملنا كمؤسسات عمل نضالي يحتاج إلى نفس طويل. وليس من السهل أن أُقبل في الأحزاب السياسية. كلنا لدينا مشاكل مع أحزابنا السياسية ولغاية الآن لم نصل إلى نسبة 30% [النسبة التي تحددها الكوتا]. هناك بُعد كبير من أحزابنا السياسية عن هذا القرار. كيف أذهب بهذه التوصية وهو ليس قرار في المجلس المركزي؟ صدرت توصية وليس قراراً من المجلس المركزي على مشاركة المرأة.

14. وضحت الباحثة د. لميس أبو نحلة أثناء الجلسة الأولى أن النقاش تدرج من الحديث عن أجندة إلى الحديث عن خطاب الحركة النسوية ورؤيتها وأدبياتها، وظهرت كقضايا مختلفة ومستقلة مع أن الأجندة تنبثق وتعبّر عن الرؤية، والخطاب بدوره يعبر عن الرؤية، والأدبيات بدورها تعكس الرؤية وتكون أحياناً الخطاب بحد ذاته.

في واقع الأمر هناك توجه يقضي بتشكيل رؤية أولاً، وهي بدورها تشكل الأدبيات والخطاب والأجندة. وهناك توجه يبني الرؤية على خبرات ونتائج العمل التي تأتي من خلال الأدبيات والخطاب.

لكن، لم تتطرق الحوارات إلى استخدام تعبير «أجندة نسوية»، بل تركزت حول استخدام تعبير «خطاب نسوي»، وبهذا لا تأتي هذه الورقة على ذكر أجندة نسوية. قد يحتاج تحويل ما تم التوصل إليه من نقاش فكري إلى أجندة مستقبلاً.

15. تصمنت الأسئلة التي طرحتها المشاركات في الحوار ما يأتي: ما طبيعة الأجندة النسوية التي نسعى لتطويرها؟ ولمن نطور هذه الأجندة النسوية؟ وهل يمكن أن نخرج بخطاب موحّد؟ وما ماهيته، وهويته، وحدوده؟ هل مضمون أوسع من الوحدانية في الخطاب؟ هل هو خطاب واحد أم خطابات متعددة، خطاب سياسي أم اجتماعي أم ثقافي، خطاب نسوي أم نسائي؟ وهل هو نسوي أم هو خطابنا داخل الخطاب الفلسطيني العام؟ وهل هو نسوي أم خطاب داخل أحزابنا؟ هل هو خطاب داخلي أم يحمل النظرة الخارجية للمواجهة مع الإسرائيلي؟

هل يمكن أن نخرج بخطاب موحد؟ ما الإضافة التي نريدها كمجموعة مشاركة

في تحديد هذا الخطاب؟ كيف لنا أن ننتج الخطاب في ظل الاتفاقيات الدولية؟ ما طبيعة هذا الخطاب في ظل المصالحة الوطنية؟ هل علينا أن نطور الخطاب من القاعدة إلى القمة؟

16. تنوعت الاقتراحات حول ماهية الخطاب، وتضمنت:

- خطاب اجتماعي ديمقراطي ديناميكي يعزز الشراكة، ولكن لم يتم الاتفاق بهذا الخصوص.

- خطاب حقوقي ديمقراطي مقاوم من منطلق أن الحقوق الأساسية بتفاصيلها هي جوهر قضية المرأة (حقوق ديمقراطية أساسية غير منقوصة).

- الخطاب [المطلوب تطويره هو] خطاب العدالة الاجتماعية. هذا الاقتراح مبني على تعامل السلطات والحزب مع المرأة، حيث أُغفل دور النساء في المصالحة ليس على صعيد الحوارات فقط، بل بعدم وجود أي دور لهن.

- هناك حاجة إلى خطاب شامل سياسي اجتماعي اقتصادي تحرري، يمكن أن يكون التوصل إليه حلماً، ولكنه محتمل إذا وضّح سقف هذا الخطاب، أي وضع الخطوط الحمر له.

- خطاب يراعي دور المرأة في النضال ضد الاحتلال ودورها في النضال المجتمعي للوصول إلى المساواة، وتشريعات جديدة تراعي مصالح المرأة.

لدينا إنجازات مناسبة للمرحلة السابقة لكن الأحداث تتغير. لذلك يجب أن يكون الخطاب اجتماعياً ديمقراطياً ديناميكياً.

المصادر والمراجع

- إصلاح جاد، نساء على تقاطع الطرق، تعريب فيصل أبو خضراء، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2008.
- ريم البطمة، مراجعة التشريعات الفلسطينية من منظور حقوق المرأة، ." برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، آذار 2013.
- فيحاء عبد الهادي، نحو رؤية نسوية: ربط الوطني بالاجتماعي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 15، العدد 58، ربيع 2004.
- مفيد طاهر جلغوم، الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية 1948-1993»، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية (تموز 2014 - حزيران 2016)، الإسكوا، بيروت، 2016.
- الصفحة الإلكترونية للمنظمة العالمية «نساء من أجل السلام عبر العالم»: www.1000peacewomen.org

MASARAT

network on the basis of consensual issues among women while leaving behind the contentious issues, It also emphasized the need to advocate for the promotion of women's participation in organizations and associations within the 1948 Areas, especially under the current political vacuum and exclusion of women from the political arena., "The High Follow-Up Committee for Arab citizens of Israel" is an example of an important commitee which totally excludes women.

The document also included recommendations on how to disseminate the feminist discourse: It should be integrated in the curricula, the teaching methods and to the social communication centers, by revising the educational and cultural curricula which should include an enlightening discourse. This requires the orgnanization of campaigns for the development of the educational system through the adoption of the principles stipulated in the "Declaration of Independence" document. Finally, it is recommended to share the document with the media, and to incorporate this discourse within the public policies in order for it to have an impact on education, the administrative bodies, unions and parties.

follow-up on the bright experiences in the lives of those empowered women within the parties, as well as to engage the media through out the whole process..

The second approach is to deal with the issue of exclusion at the national and political levels. This will be done by following up on women's issues once they have attained social political positions that will augment the role of women rather than enter into a state of lethargy, or participate under the shadow of men. It is also essential to work on mitigating the negative impact of the parties on the role of women in political life. In this regard, it is necessary to reject any exclusion of speech and practice, and consequently increase the pressure on parties to adopt an agreed upon priority, such as organizing demonstrations to lobby the parties, while expanding interaction and working through community-oriented mechanisms as a means of compelling the parties to make women's issues and particularly poltical participation one of their priorities. It also requests to highlight the need to adopt a social programme, and to form lobbying groups that should be able to reach the decision-making positions and raise the voice of women. In addition, meetings and discussions on democratic political topics should always take place. A very significant point is to stress the fact that the constitution stipulates in its terms the separation between the state and religion.

Concerning the institutional partnership, the document included several recommendations: To meet with the national parties and forces, to form political lobbying groups (political lobbies), to induct internal dialogues with all forces to discuss women's issues. It emphasized the need to handle the Palestinian public discourse of the struggle to allow women to assume senior positions and participate in dialogues at the national level, design policies, take influential decisions, focus on the need for collective work and intensify the feminist efforts while engaging other women (from outside the feminist movement and political parties). In addition, women's participation in elections should be enhanced, by applying the general laws and the election laws. In this regard, women should

on topics such as the right to return. Also, to work on developing motivating programmes that should help them in taking part in universities, and to focus on developing their life skills in order to enable them to conduct dialogues.

Concerning the feminist movement, dialogues have stressed the isue of breaking off from the cycle of action and reaction and to raise the awareness of women so that they keep abreast of the developments and updates. It also urged to resort to women in decision-making positions to discuss their experiences, to learn about the successes they have achieved, the obstacles and challenges they have faced and how thye tackled them. Moreover, it called to address women's social issues, to set up the feminist models who are capable of facing challenges It also requested them to work on the advancement of the women's movement or women's mobilization according to the phase, be it the phase of liberation or the phase of state-building, just like the experience of Tunisia. Finally, it advised that they should continue to hold these meetings even after the end of the women's dialogues, and to work on revising the document on Women's rights.

The document also included recommendations to overcome the obstacles to political participation; they were presented in two approaches:

The first is to deal with the matter of women's exclusion within the parties, by constantly kicking off dialogues and discussions between them. At the same time, women in parties should reject any form of exclusion within the parties be it in speech or in practice, in order to attain the goal of women's participation in the party, and to raise the level of lobbying within the parties by joining forces among women to meet the terms of the quota. Since women are a key component of the society and political parties; hence, there should be a focus to work on the grassroots level through mobilization and re-mobilization, using an enlightening discourse, to be followed by popular lobbying from the same grassroots. In addition to all that was previously mentioned, a feminist coalition should be formed and a

There was no clear consensus on the need to avoid producing a feminist discourse which is not influenced by a party's discourse. A certain party's ideology may correspond to the feminist philosophy, thus constitutes a starting point. Therefore, it is also necessary to exert more efforts to open up dialogues with the political parties so that they place feminist issues and concerns among the priorities on their agendas. Views expressed during the discussions pointed out that there was no clear consensus on what the participants in the discussion sessions regarding to the starting point,; the varied views represented a the varied intellectual backgrounds, approaches and perspectives that the paticipants adopt. However, it has also become clear that there are different grounds to consider in the development of the women's discourse, namely, to benefit from the achievements; i.e. the signing of CEDAW, the adoption of resolution 1325, and/or the use of existing references such as the Declaration of Independence, CEDAW, the Shadow Report of the CEDAW Convention, and the International Law.

The document contained a number of recommendations and mechanisms to be applied. In the field of broadening the discussions and dialogue, it emphasized the importance of engaging women from grassroots organiations and other women's organizations, as they must have perspectives and face several challenges different from those who sit at The Peace Table; who describe themselves and are being described as "elites". They also insisted that men be included since the issue of women is a societal one and working with men is doomed necessary to lobby for the implementation of our recommendations and to help us in achieving our goals as women. In addition, some participants recommended including what has been agreed upon in a booklet to be discussed at a table to which political parties, national forces, men and the youth will be invited to have a share in the discussion of its details.

As for the younger generation, the recommendations indicated that work should be focused on organization of a new type' civic and non-sectarian, and to approach this young generation to educate them

them committed to implementing it.

The dialogue on the issue of the quota system for women also revealed that there is no consensus, both in terms of the principle of adoption of this system and the percentage of quota. Nevertheless, there was a full consensus on an important point, which is that women are excluded from all decision-making positions and from the political arenas, but there was no agreement regarding the quota system. Some saw the solution in applying the quota system, however, after developing it or expanding its application. Others saw the need for a real representation of women in drafting public policies and strategies, for women's quotas do not always guarantee the access and representation of the competent that will serve women's interests. Questions were raised about the quota, including: To what extent would it serve women's political participation? Should it be retained? Should the quota be 50/50 or should it be fragmented?

Concerning the foundations of partnership and joint action in women's frameworks and organizations, several mechanisms were proposed: To work with the parties in order to pressure them to adopt the priorities identified by women; to work with unions and frameworks through "The General Union of Palestinian Women" in order to form a pressuring force that would result from the collective work; to focus on media because it is a fundamental tool that can be very useful for the feminist movement; .

In this context, it was agreed to broaden the debate and expand the framework of the feminist movement, to include young people, especially young women and men, since both genders are important components in defining the feminist discourse of the Peace Table, and then to integrate the two groups into the feminist movement to take up women's issues and move towards achieving the national, social, human rights and democratic liberation, while at the same time highlighting the need to include women from grassroots organiztions.

practices of political parties and which women consider the greatest obstacle to women's political participation. Regarding women's discourse, it was agreed to take advantage of the achievements already accomplished, such as the signing of CEDAW and the adoption of resolution 1325, and / or the use of existing references such as the Declaration of Independence document, Women's Rights Document, CEDAW Convention, the Shadow Report of CEDAW, and the International Law.

The dialogues reflected that the most prominent approaches of the political parties to women's political participation posed major obtacles mainly including: Exclusion of women from all spheres of political action; the non-commitment to women's issues and impeding them in achieving their goals; the denial of their efforts and non appreciation of their contributions. These attitudes gave some women, particularly the young and those from the Gaza strip, the feeling of alienation from the political parties and from the feminist movement as well. Some women are starting to move away from the feminist work in favor of social work, just as is the case of Palestinians in Lebanon. In the West Bank and the Gaza Strip, community-based institutons and governmental organizations got rid of many of their female staff who were working on organizing events and activities, and were outreaching to their grassroots base.

Discussions and dialogues in the different sessions have indicated that the participants faced several obstacles that hindered the progress pertaining to the status of Palestinian women, particularly in terms of the fulfilment of their national, social, political and other rights. Women were convinced that their real political participation should not only be confined to their participation in the polls and elections, but most importantly in assuming senior positions, participating in decision-making and policy-making, developing strategies, enacting laws and concluding agreements. However, the masculine society of national powers and political parties has impeded the real political participation; they have not adhered to the agreement of the implementation of the quota system they have signed which makes

strengthen women's participation in the different levels of decision-making in national institutions and political parties, to be in line with the Security Council resolution, 1325, and the National Plan for the implementation of this resolution.In addition to the discussions and debates focussed on the foundations and pillars of partnership and joint action in women's institutions and organizations.

These topics were discussed in four preparatory workshops for the Peace Table through a video conferencing system; three were held in the West Bank and the Gaza Strip on the 9th, 14th, and the 22nd of October 2017, and the fourth was held in Lebanon on October 17th 2017. On October 18th 2017, through video conferencing, this dialogue process was culminated by organizing the Feminist Peace Table which was attended by women and men from the West Bank, the Gaza Strip and the 1948 Areas.

Views varied among the participants throughout the dialogue regarding the issue of women's political participation. These views did not conflict and were indeed complementary. The conceptualization of the issue of women's political participation means the involvement of women in all decision-making positions. Women's participation should not be evaluated by numbers and in the abstract. It should be effective, efficient and non-complementary, has a strong rational presence and not just a physical one. It was also reiterated that women's participation should go beyond her participating in the general elections to reach out to all levels in the public, feminist, all-women, mixed-sex and patriarchal organizations. Political participation also means that women should play three roles: A national role for liberation, a democratic role for defending democracy, and a social role for defending social rights.

In this context, there was full consensus on the fact that there are social and cultural factors, such as the patriarchal system practiced by most men and a large number of women, that stands as an obstacle in the face of other women and the feminist movement. There was also full agreement that the patriarchal system controls the attitudes and

discussions is diverse and included different mindsets, ideologies, political and social affiliation and experience and approach in dealing with the different issues, whether related to women or others.

Discussions in the Women's Peace Table-2017 focused on a range of issues: Defining the concept of political participation, the quota system and political participation, obstacles to women's political participation and their access to decision-making positions, the foundations and pillars of partnership and joint action, the concept of a consensual feminist discourse, the starting point in developing this discourse, the patriarchal discourse and how it deals with women and women's issues, concepts, issues that are consensual and others that are not.

Debates and discussions at the tables were a follow-up on the dialogues and discussions that have taken place among women from the former Palestinian Feminist Movement; some of which may have been discussed, but in different contexts. During these meetings it was found that whenever there is debate and dialogue that enriches the issues at hand;however it also means that there still more that needs to be done. It has also been found that, regardless of the place of residence of Palestinian women, whether in the West Bank, the Gaza Strip or in diaspora countries like Lebanon, Jordan and others, they always face similar obstacles. While at the same time, the different political, economic and legal environment imposes some sort of a difference that is relevant to the different contexts they live in. However, although there is a consensus on some issues, yet many others still need to be tackled, most importantly is that often we are not on the same page when there is no agreement on the basic concepts and principles that should form the base of our consensual discourse.

In 2017, based on last year's recommendation, the Women's Peace Table discussed the feminist discourse and its relationship to how women should exercise their rights to be partners in the national and societal dialogues, define the agenda of these dialogues, and

Executive Summary

The title of this document is “Towards a Consensual Feminist Discourse “. It includes the results of the discussions and debates that took place among the participants during the convening of the “Palestinian Women’s Peace Table” and the other previous interactive workshops, organized by “MASARAT” for the past three consecutive years (2015-2017) in cooperation with the organization “Peace Women Across the Globe (PWAG)”.

The goal of holding the Palestinian Women’s Peace Table in 2015 was to discuss the concept of peace from a feminist perspective, i.e., what does the word “peace” mean for a Palestinian woman? In 2016, the table focused on the role of women in building the political system and their active participation in the national and societal reconciliation.

In 2017, the sessions were held to develop a consensual (not inclusive, single, or unified) feminist discourse, to endorse women’s political participation and their access to senior decision-making positions in public institutions and organizations in the Palestinian National Authority, political parties and non-governmental organizations, in line with resolution 1325 of the United Nations Security Council and the national plan for the implementation of this resolution. In addition, it focused on the basis and pillars of partnership and joint action in the frameworks, institutions and women’s organizations (and mixed sex organizations), noting that the group engaged in the

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

Towards a Consensual Feminist Discourse

Women's Peace Table

Palestine 2018

Dr. Lamis Abu Nahleh

www.masarat.ps

MASARAT

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية

مائدة السلام النسوية
فلسطين 2017
خطاب نسوي توافقي، وشراكة وطنية ومجتمعية
السبت 28 تشرين الأول/أكتوبر 2017
مركز مسارات في البيرة وغزة
Women's Peace Table
Palestine 2017
A General Agreement
on A Feminist Discourse,
with National
nd Community Partnership
Saturday, 28 October 2017
MASARAT: Al-Bireh - Gaza
مائدة السلام النسوية
فلسطين 2017
خطاب نسوي توافقي،
وشراكة
وطنية ومجتمعية
السبت 28 تشرين الأول/أكتوبر 2017
مركز مسارات في البيرة وغزة

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

Towards a Consensual Feminist Discourse

Women's Peace Table

Palestine 2018

Dr. Lamis Abu Nahleh